شَوَاذُّ أَبْوَابِ ٱلْأُصُولِ فِي كِتَابِ جَامِعِ الْبَيَانِ

لِلْحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِي (ت444هـ)

عَرْضٌ وَتَعْلِيقٌ

إِعْدادُ:
د: أَمِين مُحَمَّد أَحْمَد الشَّيخ الشِّنقِيطِيِّ
اَلْأُسْتَاذِ المُسَاعِدِ بِقِسْمِ الْقِرَاءَاتِ بِكُلِّيَّةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِالْجَامِعَةِ

المقدّمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، والصّلاة والسّلام على نبيّه الأمين، وعلى آله، وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين.

أمّا بعد: فإنّ (علم القراءات) خير ما أُنفِقَت فيه نفائس الأوقات، وأولى ما صُرِفت فيه الهِمَم من وظائف الطّاعات، وذلك لتعلّقه بالقرآن الكريم، وعلومه المعجزات، ولأهمّية هذا العلم تفنّن العلماء في خدمته فقدّموه لنا جملةً وتفصيلاً، روايةً ودرايةً وتأليفاً، لكي تقوم الحجّة على كلّ من جادل، وماری فيه، ويتعرف دارسوه على ظواهر العربيّة فيه.

وإنّ علم (شواذّ[1] القراءات) أحد علوم القراءات التي حظيت بعناية جهابذة علماء الأمّة، تأليفاً، ونقداً[2]،وقد لاحت لي فكرة حصر شواذّ (أبواب الأصول)من كتاب (جامع البيان) للحافظ أبي عمرو الدّاني (ت444هـ)[3]، والتّعليق عليها، وهو عمل لم يُفرد بالتّأليف –فيما أعلم–.

---

(1) سيأتي تعريفها في (صفحة/141).

(2) من المؤلفات في الشّواذ (الشّواذ من القراءة) لابن مجاهد (ت324هـ) وهو مفقود، و(الشّاذ) لأبي حاتم السّجستاني(ت255هـ) مفقود، و(الشّاذ) لقطرب محمّد بن المستنير(ت206هـ)، مفقود، و(مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع) لابن خالويه (370هـ)، مطبوع عني بنشره براجشتراسر، و(المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرآن والإيضاح عنها لابن جنّي(392هـ) مطبوع بتحقيق علي النجدي،وعبد الحليم النجار،وعبد الفتاح شلبي، و(المحتوى على الشّاذ من القراءات) لأبي عمرو الدّاني(444هـ)، مخطوط (فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الدّاني /17) وغيرها.

(3) عثمان بن سعيد، إمام القراءات (ت371-444هـ). (معرفة القراء الكبار 773،781/2).

أهمّية الموضوع وأسباب اختياره:

إنّ أهمّية هذا الموضوع، واضحةٌ من عنوانه فهو يتعلّق بالقراءات السّبع، وأصولها،وبمصادرها الأصيلة، وبشهرة[1] كتاب (جامع البيان) بين كتب القراءات السّبع[2]، وجهود مؤلِّفه الكبيرة في (علم القراءات)، فرأيت أن أبحث تحديداً ما شذّذه الحافظ أبو عمرو الدّاني في هذا الكتاب في أبواب (أصول القراءات)، وكان ممّا لم يصحّ عند القرّاء،أو صحّ عندهم ولم يتلقّوه مشافهة[3].

وقد اخترته لأسباب منها: تعلّقه بجانب يحتاجه الباحثون، والطّلبة، والدّارسون، وهو معرفة ما شذّذه العلماء عن القراء السّبعة من بعض الرّواة أو الطّرق، ونحو ذلك، والكشف عن أسماء هؤلاء الرّواة، وطرقهم الشّاذة، وما هو متّبع في نقدها (روايةً، ودرايةً)، وتوجيهها من حيث اللّغة، والمعنى، ووفاءً ببعض ما لهذا الإمام الحافظ الجليل،وتنويهاً ببعض ما اشتمل عليه كتابه الجليل، ولخلوّ نسخ كتاب (جامع البيان) المحقّقة

---

(1) قال في النّشر: «هو كتاب جليل في هذا العلم لم يُؤلّف مثله». (61/1)، وقال في غاية النهاية: «ومن نظر في كُتبه علم مقدار الرّجل وما وهبه الله فيه،..إلى أن قال: ولاسيما كتابه (جامع البيان) قيّما رواه في القراءات السّبع». (504/1، 505).

(2) من ميزات هذا الكتاب ضبط الرّواية، وتحرير أوجه الخلاف، والتّمييز بين الطّرق، وحسن التّوفيق بين الرّوايات ،وذكر روايات كتب القراءات المفقودة، وذكر مصطلحات الأئمة السابقين وتعبيراتهم في ضبط الأداء، وفيه: (40 شيخا)، و(160طريقا) ، و(40 رواية)، و(7قراء)). (الإمام أبوعمرو الداني وكتابه جامع البيان في القراءات السبع (/105).

(3) (منجد المقرئين/18).

منه[1]، ولدعوة بعض الباحثين إليه[2].

الدّراسات السّابقة:

من الدّراسات السابقة في هذا الموضوع، لكنّها لم تفرده بالتّأليف،رسالة بعنوان: (الانفرادات عند علماء القراءات)[3]، وهي رسالة جمعت القراءات الشاذة المروية عن القراء السبعة،أو العشرة، (في قسمي الأصول والفرش) من

(1) قلت: قام بتحقيق كتاب(جامع البيان) محمّد صدوق الجزائري ،وقد خلت هذه الطّبعةمن توثيق القراءات الشاذة الواردة فيه، قال عنه صاحب (السّلاسل الذّهبية /52) : «تحقيقه ضعيف».وكذلك تحقيق الكتاب لعبد الرّحيم الطرهوني، ويحيى مراد، وقد خلت هذه الطبعة من توثيق أبواب (أصول القراءات)،ذكر المحقّقان من جملة ما قاما به أنهما خرّجا القراءات القرآنية على الكتب المعنيّة بها من كتب (القراءات)، وكتب (حجج القراءات وعللها)، وكتب (إعراب القران)، و(التّفاسير)، وكلّ ماله صلة، وبعد أن طالعت هذا التّحقيق وجدت (أبواب الأصول) فيه قد خلت من تخريج القراءات، وأنّ عدداً من المواضع في (فرش السور) كذلك لم تُخرّج فيها القراءات. (170/2)، و(182/2).وكذلك تحقيق عبد المهيمن طحان، وزملائه للكتاب، وهذا التحقيق لم يلتزم فيه المحققون بتخريج أي قراءة شاذة، كما لم يضعوا لها في آخر الكتاب فهرساً،كما يلاحظ على هذا التحقيق كثرة الأخطاء المطبعية به، مثل كلمة (أنبتكم)، في نسخة صدوق الجزائري (أثنكم) (525/2) وهذا هو الصواب، كما قام بتحقيق الكتاب محمّد كمال عتيك، ولم أقف عليه مطبوعاً في الأسواق، لكن قال في (السلاسل الذهبية /52): «تحقيقه ضعيف».

(2) دعا بعض الباحثين إلى إقامة دراسة تتبّع (القراءات الشاذة) في مصادرها. (كتاب قواعد نقد القراءات القرآنية /585). كذلك دعا صاحب كتاب (المحكم فيما شذت إمالته من حروف المعجم في القران العظيم)، إلى استخراج (مسائل الأصول الشاذة)، (/6).

(3) (الانفرادات عند علماء القراءات /19-23). قلت: عنوان هذه الرسالة، يُوهِم أنّ كلّ انفراد يُعدّ شذوذاً، والصحيح عكس ذلك فقد ينفرد حمزة بكماله، وهو من القراء السبعة بقراءة و(الأرحام) بالجر، ولا يُعدّ انفراده شذوذاً. وسيأتي في صفحة (/186).

عدد من كتب القراءات، والانفرادات في هذه الرسالة تعني: (ما جاء بالأسانيد الصحيحة وأخبار الآحاد سواء كان منسوبا للعشرة أم غيرهم)، ومثّل لها الباحث بروايات عن القراء العشرة ورواتهم وطرقهم المعروفة وغير المعروفة، منتقاة من كتاب (السّبعة) لابن مجاهد، و(المستير في القراءات العشر) لابن سوار، و(المصباح في القراءات العشر البواهر)، و(التّقريب والبيان)، و(البستان) لابن الجندي. قلت: وهي دراسة لم تعتن بموضوعنا الذي تحدّد في هذا البحث، وهو حصر شواذّ أبواب الأصول في كتاب (جامع البيان).

خطة البحث:

وفيها مقدّمة،وتمهيد، وثلاثة مباحث،وخاتمة، ففهارس.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث (المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي) الذي يقوم على عرض نصوص القراءات في الكتاب،ومن ثمّ التّعليق عليها، من دون التعرض لـ(تاريخ القراءات الشّاذة)، أو ماكان من أمثلة الشواذّ في (فرش الحروف)، لكي يمكن التركيز على المنهج المحدّد،واستيفائه.

– اعتمدت على كتاب جامع البيان (طبعة الشارقة) لكونها رسالة أكاديمية[1]، وقارنتها بطبعة (صدوق الجزائري)،ورجّحت سياق أحدهما بما يتوافق مع القراءة الصّحيحة للنّص؛ وفق الكتب المعتمدة

(1) على غلاف طبعة كتاب جامع البيان (طبعة الشارقة)أنه بتحقيق الباحثين عبد المهيمن عبد السلام الطحان،طلحة محمد توفيق، سامي عمر إبراهيم، خالد على الغامدي. وخبره كذلك في موقع (جامعة أمّ القرى بمكة المكرمة، مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية،(الرسائل الجامعية)على الإنترنت.

كالسّبعة،والنّشر،وإتحاف فضلاء البشر، وأعرضت عن الطبعة التي حقّقها (الطّرهوني، ومراد) لكثرة الأخطاء المطبعيّة فيها.

– رتّبت الرّوايات حسب (أبواب الأصول) كما أوردها المؤلّف.

– جعلت (عنواناً) لكلّ رواية، و(رقماً) لكلّ مسألة تحته عدة أمثلة لها.

– عزوت (الآيات) لسورها، ورقمها، عدا روايات (الأعشى، وقُتَيْبَة، ونُصَير) فقد اكتفيت بذكر الكلمات فقط دون عزوها اختصاراً.

– ذكرت حكم الدّاني على الرّواية بعبارة (وحكم فقال:).

– في الحاشية وثّقت المعلومات من المراجع الأصيلة،وعلّقت على كلام الدّاني، بذكر المتّفق عليه عند القرّاء من الكتب المعتمدة،وذكرت أسانيده التي قدّمها في كتابه، في الحاشية من باب الاختصار وخشية التّطويل، ولوجودها في نصّ الكتاب المحقّق، وبيّنت هل هي في أسانيد المؤلف التي أوردها في مقدّمة كتابه ؟ وأيضاً ما عثرت عليه من توجيه لها.

– ترجمت للأعلام غير المشهورين الواردين في الحاشية،ولم أترجم للقرّاء السّبعة، ولا لرواتهم الأربعة عشر لشهرتهم.

التمهيد

*** أولا: تعريف القراءات الشّاذة: الشاذ لغة مشتق من مادة (ش ذ ذ)، وهو الانفراد والندرة، وماجاء على خلاف الأصل، ومنه قولهم: شذّ الرّجل أي انفرد عن أصحابه،وقولهم: شذّ عنهم أي انفرد عن الجمهور(1).**

وفي اصطلاح القراءً: ما اختلّ فيه ركن من أركان القراءة الثلاثة التّواتر،وموافقة الرّسم العثماني،وموافقة وجه من وجوه اللّغة العربية(2)،

أو هو القراءة التي لم يصح سندها،أو خالفت الرسم،أو لا وجه لها في العربية(3).

*** ثانياً: معنى شواذّ القراءات الواردة عن الأئمّة السّبعة:هو (أنّ بعض القراء السّبعة، أو رواتهم المشهورين أو غيرهم، ترد عنه روايات منقولة بأسانيد أحادية)(4).**

***ثالثاً: حكم القراءات الشّاذة من حيث القبول والرّد(5): تعدّ القراءة الشاذة الآحادية الموافقة للعربية وصح سندها، وليس فيها علّة، أو شذوذ،**

---

(1) (القاموس المحيط.) مادة (شذذ).

(2) (المرشد الوجيز/171، 172) وقد تقدم هذا التعريف في (صفحة /136).

(3) (الإتقان 242/1).

قلت: يُلاَحظ الفرق بين التعريفين ، فالأول ذكر مفارقة ركن التواتر،للركنين الرسم،والعربية، وأشار إلى القراءات الآحادية، التي صح سندها (ولم تتواتر)، والتعريف الثاني أشار إلى القراءة الآحادية التي لم يصح سندها، ومفارقة الركنين الرسم، أوما لا وجه له في العربية، ويظهر لي أنّ كلا التعريفين ، يدخل في معنى القراءات الشّاذة.

(4) (في القراءات القرآنية /29-30).

(5) قلت: حكم القراءات من حيث القبول والرّد،فيه تفصيل كثير ويمكن مطالعة شيء منه في كتاب (علم القراءات لنبيل بن محمد آل إسماعيل/35، 41).

وخالفت الرسم[1]، مقبولة،لكن لا يقرأ بها لكونها آحادية، ومخالفة لما قد أُجمِع عليه، وممّا لم يقطع على صحته، ولا يكفّر من جحدها، وقد تعدّ القراءة الشاذة مردودة كالقراءة الآحادية التي لا وجه لها في العربية،والقراءة الشاذة،والقراءة المدرجة،والقراءة الموضوعة، فلا تعتبر قرآناً، ولا يجوز اعتقاد قرآنيتها،ولا تجوز قراءتها في الصلاة، وخارجها، ولكن يجوز تعلّمها وتعليمها، وتدوينها في الكتب، وبيان وجهها من حيث اللّغة والإعراب[2].

*رابعاً: حكم شواذّ القراءات الواردة عن الأئمّة السّبعة خاصة:

اتّفق العلماء على أنّ هذه الشواذ لا تصحّ القراءة بها، على أنّها قرآن، ولا التعبد بتلاوتها، ووروده عن الأئمّة السّبعة لا يُعتبر طعناً في شخصية من رواها منهم، أو من العلماء، أوفي ثقته، ومكانته العلمية، فقد وردت قراءات شاذة عن عدد من كبار الصحابة رضي الله عنهم أجمعين كابن مسعود رضي الله عنه وغيره،ووروده عن أحد القرّاء العشرة، أو علماء القراءات إنما يكون مّما نقل عنهم نقل آحاد ونحو ذلك، وأنّها يجوز تعلّمها وتعليمها،وتدوينها في الكتب،وبيان وجهها من اللّغة والإعراب، والمعنى، واستنباط الأحكام الشرعيّة منها[3].

*خامساً: رواة القراءات الشّاذة، وهم على قسمين، القسم الأول: رواة القراءات الشّاذة،ومن رُويت عنهم قراءات شاذة –لعدم وجود شرط التواتر فيها–بصورة عامّة، كبعض الصّحابة رضي الله عنهم كابن مَسْعود رضي الله عنه(ت32هـ)، ومَسْرُوق الأَجْدَع رضي الله عنه (ت62هـ)، والتّابعين كنَصْر بن عاصم اللَّيثي (ت

(1) كقراءة ابن محيصن، ويحيى اليزيدي، والحسن البصري، والأعمش.

(2) (المرشد الوجيز/181).

(3) (رسالة في حكم القراءة بالقراءات الشواذ /41)، (القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب/10).

99هـ)، ومُجَاهِد بن جَبْر(ت103هـ)، وغيرهم،وبعض الأئمّة العشرة.

القسم الثاني: وهم من اشتهر بها كابن مُحَيْصِن، ويَحْيى اليَزِيدِي، والحسن البَصْرِي، والأَعْمَش[1].

***سادساً: رواة القراءات الشّاذة عن الأئمّة السّبعة: وهم على قسمين: رواة معروفون مثل (اليَزِيدِي عن أبي عمرو، ووَرْش، وقالونٍ كلاهما عن نافع)، ورواة غير معروفين مثل: (شُجَاع عن أبي عمرو، ونُصَير،وقُتَيْبَة، كلاهما عن الكِسَائِي)[2]، وعن هؤلاء طرق عديدة،وقد ورد التعريف بكثير منها في حواشي هذا البحث.**

***سابعاً: طريقة معرفة الشّاذ: يمكن معرفة (القراءات الشّاذة) عن طريق مراجعة الكتب الصحيحة المؤلفة في القراءات السّبع، أو القراءات العشر المتواترة، فإنّ ما سواهما شاذّ، أو مراجعة الكتب المتخصّصة في البحث في القراءات الشّاذة، أو بمراجعة أئمّة القراءة المعروفين الضّابطين المتقنين[3]، إذ ما ورد عن الأئمّة السّبعة بعضه من الشّاذ[4] قال في الطّيبة:**

«وحيث ما يختلّ ركن أثبت شذوذه لو أنّه في السّبعة»[5]،

وقد حصر العلماء ضوابط القراءات الشّاذة في أربعة:

1- إذا لم تتواتر، وكانت مخالفة لرسم المصحف[6].

---

(1) تراجم هؤلاء الأربعة في (غاية النّهاية2/2،1/167،1/375،213/315).

(2) (القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية/64-65).

(3) (مقدمات في علم القراءات /76).

(4) قال أبو شامة: «قد يروى عنهم ما يطلق عليه أنّه ضعيف،وشاذ».المرشد الوجيز (/173).

(5) (طيبة النّشر/32).

(6) قال ابن الجزري: «ما وافق العربية وصحّ سنده وخالف الرّسم فهذه القراءات تسمّى اليوم شاذة».(النّشر1/60).

2- إذا لم تتواتر، وضَعُف سندها عن القارئ[1].

3- إذا لم تتواتر،وخالفت قواعد اللغة العربية [2].

4- إذا لم تتواتر وكانت زائدة على العشر[3].

المبحث الأول:

(تقسيمات القراءات بحسب الاختلاف في الكلمات القرآنية)

تنقسم القراءات باعتبار نوع الاختلاف الواقع في الكلمات القرآنيّة إلى قسمين (أصول، وفرش)،

فالأصول[4]: تعني القواعد المطّردة التي تنطبق على كل جزئيّات القاعدة والتي يكثر دورها، وتطّرد ،ويدخل في حكم الواحد منها الجميع، بحيث إذا ذُكِر حرف من حروف القرآن الكريم، ولم يقيّد يدخل تحته كلّ ماكان مثله ،فالتّفخيم للخاء المفتوحة مثلا يكون مطّرداً في كلّ كلمة ترد في

(1) قلت: ضعف السّند مثاله: أن يكون من (رواية واحد من طبقة واحدة)، وقد شذّذ الإمام نافع ذلك بقوله : «وما شذّ فيه واحدٌ تركته»، (تاريخ القرآن/301)،أو ضعف الراوي لخطئه مثاله: طريق (يحيى بن سُلَيمان) ففي ترجمته أنه (صدوق يخطئ) .(تقريب التّهذيب/1057)، أو أن يشتهر برواية الشاذ مثاله: (القاسم بن عبد الوارث) عن اليزيدي فرواياته شاذة تخالف المشهور عن أبي عمرو(قواعد نقد القراءات القرآنية/196).

(2) قلت: ذكر بعض الباحثين من قواعد نقد القراءات المتعلقة باللغة أن تكون القراءة مخالفة للهجات عربية مشهورة،أو للقواعد النحوية،أو للقواعد الصرفية، أو مخالفة القراءة لمعنى سياق الآيات ونظائرها في القرآن الكريم.(قواعد نقد القراءات القرآنية/317- 362).

(3) قلت: شذّذ ابن الجزري ما وراء العشرة فقال: «والصحيح أنّ ما وراء العشرة فهو شاذ ». (منجد المقرئين/82).

(4) أبواب الأصول كثيرة منها: (الاستعاذة،والبسملة،وسورة أمّ القرآن، والإدغام الكبير، وهاء الكناية وغيرها). (الإضاءة في علم القراءة /10).

القرآن الكريم فيها خَاء مفتوحةٌ.

والفَرْشُ: يعني الكلمات التي يقلّ دَوْرُهَا، وتَكرَارُها من حروف القراءات المختلف فيها في القرآن الكريم[1].

(1) (المصدر السابق).

المبحث الثاني:

منهج الحافظ الدّاني في ذكر الشواذّ في (أبواب الأصول)[1]

نبّه الدّاني في مقدّمة كتابه إلى أنّه سيذكر السّقيم الدّائر (أي الشّاذ) [2]، وفي نصوص كتابه كان يذكر أوّلاً المتواتر، ثمّ يذكر الرّواية الشّاذة، ويُورِد إسنادها، ويُعَقّب أحياناً بمخالفتها لما ذكره أوّلاً.

– كان يذكر (الكلمة القرآنية المختلف فيها)، و(المذهب في قراءتها)مع نسبتها لقرّائها،ورواتها،وطرقها، مثلاً :((القاسم بن عبد الوارث عن أبي عمر عن اليَزِيدِي عنه– أي عن أبي عمرو– ﴿أَنصَارِ ۝ رَّبَّنَآ﴾ آل عمران/ 193، 193، بالإدغام)).

– ولمّا كان معنيّاً ببيان هذه الشواذّ، والحكم عليها، نهج في كتابه أن يذكر صِيَغاً[3] تدلّ على الشّذوذ، تارةً من جهة السّند، وتارةً من جهة الرّسم، وتارة من جهة اللّغة.

–كان يذكر ضمن أسانيد الكتاب،بعض الأسانيد الصحيحة لهذه الشواذّ مثل: (الأَصْبِهَانِي) عن وَرْش؛ فهو من أسانيد الدّاني الصحيحة[4]، وتارة بأسانيد

---

(1) قلت: طريقة معرفة الشّاذ في (أصول القراءة) في هذا الكتاب تنطلق من (مقاييس الشّذوذ في رواية الحروف)، ولا توجد دراسة خاصة عنها، فأكثر الدّراسات تتحدث عنها في (فرش الحروف) خاصة.

(2) (جامع البيان 75/1).

(3) قلت: هذا الحكم معروف قبل الدّاني، فقد عُرِف ابن مجاهد بتغليط الروايات من جهة الرّواية، كما في (السبعة/396)، وكذلك من جهة العربيّة (السبعة 278)، وعُرِف به كذلك تلميذه ابن خالويه، فقد غلّط بعضها لمخالفتها للرسم (مختصر شواذ القرآن/61).

(4) (جامع البيان 300،301/1).

غير صحيحة، (أي ليست في أسانيد الدّاني في مقدّمة الكتاب)، وهي خارجة عن أسانيده الصّحيحة، مثل: (هَارُون)[1]، عن أبي بكر عن عاصم؛ فهو ليس في أسانيد الدّاني في الكتاب[2]،وفي تضعيفه ما يكفي لتضعيف روايته عن أبي بكر عن عاصم، أي أنّه في حالة (ضعف الرّاوي) يُعقّب بذكر كونه (رواية واحد)، أو أنّه خالف المجمع عليه، أو غلط على شيخه، ونحو ذلك،فمثلاً ذكر عن (وَرْش عن نافع) أنّه كان يكسر الهاء في ﴿عَلَيۡهِمُ ٱلۡقِتَالُ﴾ (النساء /246)– و﴿إِلَيۡهِمۡ﴾ آل عمران/77 ﴿لَدَيۡهِمۡ﴾ آل عمران/44 برفع الميم ويجرها (أي يصلها بواو)إذا استقبلتها ألف خفيفة وما أشبهها))، وحكم عليها فقال: ((وأظنّ يحي بن سليمان غَلَط على وَرْش في هذا الباب)).

– أن يذكر الرّواية من طرق (رواية الحروف) أي بطريقة تلقي الرواية– الحرف– [3]، وهي طريقة لرواية (القراءات الشّاذة)[4]، معروفة في كتب (تراجم القرّاء)، تشير إلى (الشّذوذ والضّعف والخروج عن طريق الكتاب)، ويكفى فيها مجرّد العلم والرّواية، دون أن تكون موضعاً للإِقْرَاء والسّماع، وإنمّا هي الرّواية.

– أن يذكر ما خالف قياس اللّغة، ويُعقّب أحياناً بمخالفته لسُنَن العَرَبِيّة، لكن لم يذكر الدّاني على أيّ مدرسة (نحوية) اعتمد في ردّه لها، ففي كلمة﴿أَنصَارِ ۝٥٢ رَّبَّنَآ﴾

(1) هو هارون بن حاتم أبو بشر الكوفي، البزار،مقرئ مشهور ضعّفوه.(غاية النّهاية345/2). (الإمالة في القراءات واللّهَجات العربية/218).

(2) (جامع البيان 324/1، فما بعدها).

(3) قلت: هذا الحكم هو ما علّق به محقّق كتاب جامع البيان (طبعة الشارقة)، عند ذكر الدّاني لأسانيده،انظر صفحة(/17)،من هذا البحث،وعليه فطريقة (تلقي الحروف) تناسب القراءة الشاذة،أمّا طريقة (تلقي العرض)،أو(القراءة)،فهي تتناسب مع القراءة الصحيحة المتواترة.(تاريخ القرآن /257،256).

(4) (تاريخ القرآن /256).

بالإدغام لليَزِيدِي، ذكرالدّاني صيغة تدلّ على مخالفة ذلك للّغة العربية بقوله:((وذلك غير جَائِزٍ))، وقال أيضاً: ((لأنّ التّنوين، وإنْ كان غنّة من الأنف فهو حرفٌ فاصلٌ بين المدْغَم،والمدْغَم فيه فيمتنع الإدغام لذلك)).

– أن يذكر ما كان مخالفاً للرّسم، في باب (مرسوم الخطّ)، ككلمة: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَنِتٌ ﴾ بالوقف على ميم(أَمْ)بالانفصال عن الكِسَائِي،قال الدّاني:((وهذه المواضع في الرّسم موصولة من غير (نون)، ولا (ميم)، وأصلها في العربيّة الانفصال على ما ذهب الكِسَائِي إليه فيها)).

المبحث الثالث:

عرض لشواذّ القراءة في (أبواب الأصول) من كتاب جامع البيان للداني، والتّعليق عليه

باب ذكر الاستعاذة ومذاهبهم فيها صيغة الاستعاذة[1]

1–قال الدّاني((وقال الحُلْوَانِي[2] في (جَامِعِه) وليس للاستعاذة حدّ يُنتهَى إليه من شاء زاد، ومن شاء نقص))[3]، وقال: ((قرأ رجل عند ابن مسعود قال (أستعيذ بالله السّميع العليم من الشّيطان الرّجيم))[4].

(1) معنى الاستعاذة اصطلاحاً هي: حقيقة عرفية عند القراء في قول القارئ (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)،أو غيره من الألفاظ الواردة. (الإضاءة في بيان أصول القراءة/6).

(2) هو أحمد بن يزيد،أبو الحسن إمام كبير، عارف صدوق، متقن ضابط(ت250هـ). (غاية النّهاية693/1).

(3) قلت: الحلواني يحكي عن خلاّد في (جامع البيان1/ 393)، قال ابن الجزري مقيّدا لهذا الإطلاق، بعد نقله لكلام الحلواني: ((أي بحسب الرّواية)).(النّشر251/1).

(4) سند هذه الرّواية:((وحدثت عن أبي محمّد الحسن بن رشيق، قال حدّثنا أبو العلاء محمّد ابن أحمد الهمذلي،قال حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال حدّثنا سهل بن يوسف عن حميد الطويل =

ذكر اختلافهم في فاتحة الكتاب

2– قال الدّاني: ((عن قالون ﴿ مَلِكِ﴾/4 باختلاس[1]كسرة الكاف))[2]، و((عن قالون ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ الفاتحة /5 باختلاس ضمة الدال))[3]، وحكم فقال: ((وقرأت للجماعة بإشباع كسرة الكاف،وضمة الدال))، وقال أيضاً: ((والذي حكاه أحمد[4] عن قالون من الاختلاس لم يرد به تضعيف الصّوت بالحركة إنما أراد ألاّ يُمَطّط الصّوت بها فيتولّد بذلك التّمطيط بعد الكسرة ياء))[5]، قلت: هذا التوجيه الذي ذكره الداني للاختلاس، يجعل هذه القراءة

= عن معاوية بن مرة عن أبي المغيرة))، (جامع البيان394/1)،والرّواية في (مصنف ابن أبي شيبة 551/10)، قلت: حكم عليها ابن الجزري فقال في النّشر: ((وأمّا (أعوذ) فقد نقل عن حمزة فيه (أستعيذ) و(نستعيذ) و(استعذت) ولا يصح ...،

ثم قال: لا يُجْزِي ذلك على الصّحيح كما لا يُجْزِي (أتعوّذ) ولا (تعوّذت). (النّشر246/1).

(1) الاختلاس اصطلاحاً : عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم السامع أنّ الحركة قد ذهبت، وهي كاملة في الوزن. (الإضاءة في بيان أصول القراءة/31) .

(2) (جامع البيان407/1). سند هذه الرّواية ((عن أحمد بن صالح)).وهو في أسانيد الدّاني، وهو أحمد بن صالح الإمام الحافظ ،أبو جعفر أحد الأعلام(ت248هـ).(غاية النّهاية62/1).

(3) سند هذه الرّواية هو السند السابق.

(4) هو أحمد بن صالح الذي ورد في السند السابق.

(5) (جامع البيان408/1، 409)، وقال الدّاني: ((وقد أوضح ذلك ..الإمام أبو عبد الله محمّد ابن خيرون، فقال في كتابه عن أصحابه عن ورش (ملك يوم الدين) الفاتحة/4، لا يمدّ الكاف عند الياء غير أنّ الكسرة فيها تُظْهِر الياء المنصوبة التي بعدها، وكذلك كلّ حرف مكسور يلتقي بالمنصوبة، يُظْهِر الكسرة لإخراج الياء من الكسرة،وقال : (نعبد وإياك) الفاتحة/5، بإشباع الضّمة وسطاً من الفم، وهذا كالذي فسّرناه وحدّدناه، قال: والمتقدمون قد يتسهّلون في العبارات، ويتسعون في التراجم اعتماداً على ما يفهم من حِقَّابها–مدّتها– =

توافق المتواتر، فتكون بذلك غير شاذة.

2– قال الدّاني ((وروى قُتَيْبَة عن الكِسَائِي إمالة اسم ﴿ ٱللَّهَ ﴾تعالى إمالة محضة إذا كان في أوله لام الخبر نحو﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ﴾،و﴿ وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ ﴾الرعد/15، ﴿ هَٰذَا لِلَّهِ ﴾ الأنعام/136 وما أشبهه)) [1].

3– قال الدّاني:((عن وَرْش عن نافع أنه كان يكسر الهاء في(عليهم)، ﴿ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقِتَالُ ﴾ (النساء /246)، و﴿ إِلَيۡهِمۡ ﴾ آل عمران/77 ﴿ لَدَيۡهِمۡ ﴾ آل عمران/44برفع الميم ويجرها (أي يصلها[2] بواو) إذا استقبلتها ألف خفيفة، وما أشبهها))[3].

وحكم عليها فقال:((وأظنّ يحيى بن سليمان[4]غلط على وَرْش في هذا الباب))[5].

= ويعلم من جري عادتهم فيها)).

(1) (جامع البيان1/410).

(2) الصّلة اصطلاحاً هي : عبارة عن النطق بهاء الضمير،موصولة بحرف مدّ لفظي يناسب حركتها؛ فيوصل ضمّها بواو ويوصل كسرها بياء (الإضاءة في بيان أصول القراءة/14) .

(3) سند هذه الرّواية ((وحدّثنا عبد العزيز بن جعفر، قال حدّثنا عبد الواحد بن عمر، قال حدّثنا محمّد بن أحمد التّميمي، قال حدّثنا روح بن الفرج، قال حدّثنا يحى بن سُلَيمان، قال حدّثنا أبو سعيد المعروف بورش)). وليس في أسانيد الدّاني (جامع البيان1/294 فما بعدها).

(4) هو يحيى بن سليمان بن يحيى بن سعيد، الجعفي، قال ابن حجر: ((صدوق يخطئ)) (تقريب التهذيب/1057)،وفي تهذيب التهذيب: روى عنه البخاري في الصحيح، قال أبو حاتم شيخ، وقال النّسائي ليس بثقة،وذكره ابن حبّان في الثّقات،وقال ربّما أغرب، وقال الدارقطني ثقة، وقال مسلمة بن قاسم لا بأس به، وكان عند العقيلي ثقة، وله أحاديث مناكير. (11/199).

(5) (جامع البيان1/420)، وقد علّل الدّاني ذلك بقوله: ((لأنّ الجرّ والرّفع مع ألف الوصل لا يجوز بالإجماع ،لأنّه يلتقي ساكنان أحدهما واو الصّلة التي بعد ضمّة الميم، والثّاني الذي بعد =

إدغام[1] الحرفين المتماثلين

4– قال الدّاني: ((عن اليَزِيدِي[2] عنه– أي عن أبي عمرو– ﴿أَنصَارِ ۝ رَّبَّنَآ﴾ آل عمران/ 193، 193، بالإدغام))، وحكم بقوله: ((وذلك غير جائز)) قال: ((لأنّ التّنوين وإن كان غنة من الأنف فهو حرف فاصل بين المدغم، والمدغم فيه فيمتنع الإدغام لذلك))[3].

= ألف الوصل، وأحسبه روى عنه رفع الميم، ولا يجرها فسقطت عليه (لا)، أو على من روى عنه فإنّه لم يكن كذلك؛ فأراه سمع ذلك من ورش مع ألف القطع؛ فقلب التّرجمة وجعلها مع ألف الوصل، فإذا كان ذلك أيضاً فقد أخطأ عليه في ألف الوصل إذ حكى إسكانها معها، وذلك غير جائز)).

(1) الإدغام لغة: إدخال شيء في شيء،،ومعنى أدغمت الحرف في الحرف أي أدخلته فيه فجعلت لفظه كلفظ الثاني.(اللّسان93/15)، وفي اصطلاح القراء : التّلفظ بساكن فمتحرك بلا فصل من مخرج واحد. (الإضاءة في بيان أصول القراءة/14).

(2) سند هذه الرّواية عن ((القاسم بن عبد الوارث عن أبي عمرو))، وهي في أسانيد الدّاني(327/1)، قال محقّق الكتاب:هي من طرق رواية الحروف،وقال في صفحة أخرى خارجة عن طريق الكتاب، قلت: القاسم بن عبد الوارث عن اليزيدي اشتهر برواياته الشاذة التي تخالف المشهور عن أبي عمرو.(قواعد نقد القراءات القرآنية/196).

(3) قلت: للداني استدراك بإمكانية جواز هذه الرّواية، قال: ((ولعلّ ما رواه القاسم من الإدغام في ذلك إنّما أراد به إدغام (التّنوين وإذهاب غنّته في الرّاء)، ولم يُرِد به إدغام (الرّاء في مثلها)، فإنْ كان أُرِيد به ما ذكرناه، فهو قولٌ صحيحٌ مجمعٌ عليه عن أبي عمرو)). (جامع البيان431/1). قلت: قد أشار غيره إلى شذوذ هذه الرّواية، قال السخاوي: ((وذلك مردود))، وجعله من غرائب الإدغام، (جمال القراء491/2). وكذلك هو من المنوّن مثل: (واسع عليم، وأنصار ربنا)، كما في (كنز المعاني243/2)،و(إتحاف فضلاء البشر (113/1)،و(العقد النضيد 428/1). وفيه أنّ وجه الإدغام ((كأنه لم يعتد بالتنوين لحذفه وقفا)).

5– قال الدّاني: «وروى شُجَاع[1] عن أبي عمرو﴿ جِبَاهُهُمْ ﴾ ،﴿ وُجُوهُهُمْ ﴾ ، ﴿ بِأَعْيُنِنَا ﴾ بالإدغام»، وقال أيضاً: «وقد روى الإدغام ﴿ بِأَعْيُنِنَا ﴾ نصّاً عن أبي عمرو، العبّاس بن الفضل[2]»

وحكم بقوله: «وقرأت ذلك من طريقه بالإظهار»[3].

(1) هو شجاع بن أبي نصر الخراساني: قال الدّاني عنه: «كان خيّراً فاضلاً ثقةً مأموناً». (جامع 183/1). قلت: هو في أسانيد الدّاني(330/1).

(2) من رواية العبّاس بن الفضل، وهي خارجة عن أسانيد جامع البيان(432/1).

(3) (جامع البيان432/1)، (طبعة الشارقة)،وفي طبعة الجزائري/167، (والعبّاس). وهي كذلك في (التّقريب والبيان عنه /69).(إتحاف فضلاء البشر115/1).

وجه هذه القراءة: أنّ الإدغام في (بأعيننا) أقوى منه في غيره –أي الكلمات (شرككم وجباههم)– لتحرّك ما قبل المدغم، وفي (بشرككم) ضعيف، لسكون ما قبل المدغم، وهو حرف صحيح، وفي (جباههم)، و(جوههم) متوسط لكون ما قبل المدغم حرف مدّ، ولين، فمدّه قام مقام حركته. (فتح الوصيد في شرح القصيد 223/2).

المتقاربان في كلمة

6– قال الدّاني:«**قوله** ﴿ مِيثَٰقَكُمْ ﴾ **البقرة/ 63،حيث وقع، وقوله:** ﴿ مَّا خَلْقُكُمْ ﴾/**28في لقمان،بالإدغام– عن اليَزِيدِي[1]–**»، **وقوله:** «﴿ بِوَرِقِكُمْ ﴾/**19في الكهف،عن أبي عمر–الدّوري–[2]عنه– أي اليَزِيدِي– مدغماً**»[3]، و«**عن شُجَاع[4] عن أبي عمرو هذا الضّرب (أي نحو** ﴿ مَّا خَلْقُكُمْ ﴾ **حيث وقع بالإدغام**»، **وحكم فقال:** «**وروى ذلك سائر الرواة عنه بالإظهار، وهو القياس وعليه العمل**»، **وقال أيضاً:** «**وأهل الأداء عن شُجَاع على خلاف ذلك**»[5].

---

(1) سند هذه الرّواية: (أحمد بن واصل عنه)،وهو في أسانيد الدّاني (328/1).

(2) سند هذه الرّواية:(رواه محمّد بن خالد البرمكي)،وهوفي أسانيد الدّاني(331/1).

(3) (جامع البيان438/1). قال الشهرزوري في المصباح: «وليس ذلك على شرط اليزيدي، لأنّ ما قبله ساكن فلا يتمكّن من التّشديد».(912/3)، وهي في التّقريب والبيان (/64).

(4) سند هذه الرّواية عن(أبي علي الصّواف، عن محمّد بن غالب)، وهو في أسانيد الدّاني(331/1)، والحسن بن الحسين بن علي الصّواف، شيخ متصدّر ماهر عارف بالفنّ (ت 310هـ). (غاية النّهاية196/1).

(5)(جامع البيان439/1،438)، (إتحاف فضلاء البشر115/1).وفيه: إن سكن ما قبل القاف لم تدغم.

وجه هذه القراءة قال المالقي: «يسوّغه (بورقكم)، و(في خلقكم) صحّة روم الحركة في القاف، وفي الموضعين الباقيين جواز الرّوم، والإشمام، قال: والإظهار أحسن في أربعتها». (الدّر النّثير والعذب النّمير127/2).

الحرفان المتقاربان[1] من كلمتين

7–قال الدّاني:((﴿ ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ ﴾**المائدة 17**،﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ ﴾ **البقرة/230 حيث وقعا، و**((**عن أبي عمر[2] عن اليَزِيدِي الإدغام فيهما**))، **وحكم فقال:** ((**والعمل على الإظهار**))[3].

8– قال الدّاني:((**واختلف عن اليَزِيدِي في موضع واحد،وهو في قوله في الأعراف**﴿ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ ﴾**الأعراف/143، فرواه عنه–أي اليَزِيدِي[4]– مدغماً**))[5]، **وحكم فقال:**((**وليس العمل على ذلك**))[6].

---

(1) معنى التّقارب اصطلاحاً: أن يتقاربا مخرجاً، أو صفة، أو مخرجاً وصفة معا،كالدّال مع السّين.(الإضاءة في بيان أصول القراءة/12).

(2) سند هذه الرّواية عن(القاسم بن عبد الوارث)وهو في أسانيد الدّاني(327/1)،وقد سبق هنا في (صفحة/152).

(3) قال الدّاني: ((ويقوّيه انعقاد الإجماع على إظهار الحاء السّاكنة التي إدغامها آكد من المتحرّكة عند العين في قوله: (فاصفح عنهم) الزخرف/89، وحكى اليزيدي عن أبي عمرو: أنّ من العرب من يدغم الحاء في العين، قال: وكان لا يرى ذلك)). (جامع البيان 440/1). قال ابن الجزري: ((كان لا يرى ذلك، معناه: أنّه لا يرى ذلك قياساً بل يقصره على السّماع)). النّشر(260/1). (التّقريب والبيان /57).(إتحاف فضلاء البشر (117/1).وفيه: الحاء لا تدغم إلاّ في حرف واحد هو(فزحزح عن).

(4) سند هذه الرّواية عن(ابن جبير)، وهو في أسانيد الدّاني(329/1).

(5) (جامع البيان 440/1)،(التّقريب والبيان /57).

(6) سند هذه الرّواية عن(الفارسي،عن عبد الواحد بن عمر عن أبي بكر محمّد بن محمّد بن الوزير،عن عبد الرزاق بن الحسن،عن أحمد بن جبير، عن اليزيدي)،وهو في أسانيد (جامع البيان 329/1)، قال المحقّق: ((وهو من طرق رواية الحروف))، (إتحاف فضلاء البشر (119/1). وفيه: أنّ الكاف تدغم في القاف إذا تحرّك ما قبلها، فإن سكن لم تدغم. =

9– قال الدّاني:((**قوله:** ﴿ وَأَخۡرَجَ ضُحَىٰهَا ﴾**النازعات/29،و**﴿ مُخۡرَجَ صِدۡقٖ ﴾ **الإسراء /80، عن اليَزِيدِي**[1] **مدغمين**)).

وحكم فقال: ((**ورواهما سائر أهل الأداء مظهرين ذلك الوجه**))[2].

10–قال الدّاني: ((**الضّياد إذا لقيت ذالاً نحو**﴿ مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا ﴾**آل عمران/91،و**﴿ بِبَعۡضِ ذُنُوبِهِمۡ ﴾ **المائدة/49، و**﴿ ٱلۡأَرۡضُ ذَٰلِكَ ﴾ **المائدة/37، و**﴿ وَٱلۡأَرۡضِ ذَاتِ ٱلصَّدۡعِ ﴾**الطارق/12،وما أشبهه حيث وقع**))، و((**عن أبي عمر**[3] **عنه– أي عن اليَزِيدِي– أنّه أدغم ذلك**))[4]،

= ووجه هذه القراءة: تقارب مخرجيهما، وتجانسهما شدّة وانفتاحاً.(كنز المعاني 270/2).

(1) سند هذه الرّواية عن(ابن شنبوذ عن أصحابه عن أبي عبد الرحمن، وابن سعدان)، وهو في أسانيد الدّاني من طريق ابن جعفر عن أبي طاهر ،عن محمّد بن العبّاس عن كتاب أبيه بخطه، عن عبد الله بن أبي محمّد اليزيدي عن أبيه.(327/1). قلت: طريق ابن شنبوذ عن عبد الله بن أحمد كما في غاية النّهاية(406/1)،وهذه الطريق تعتبر وجادة، وذلك يُضَعِّفها،كما عند محقق كتاب جامع البيان) وهو أنّها من (طرق رواية الحروف)، وإسنادها ضعيف، لأن الدّاني أتى بطريق أخرى عن أبي عبد الرحمن هي طريق إبراهيم بن أبي محمّد.وأيضاً: سند طريق ابن سعدان عن ابن جعفر عن أبي طاهر ،عن عبيد بن محمّد،عن اليزيدي،وكذا عن أبي طاهر عن عبد الله بن أحمد في كتابه عن جعفر الأدمي. (329/1).

(2)(جامع البيان 442/1)، (التّقريب والبيان/155)،قال في النّشر: ((ولم يختلف عن أحد من طرقنا)).(290/1). (إتحاف فضلاء البشر117/1) وفيه: الجيم تدغم في (أخرج شطأه)، وفي (المعارج تعرج)،فقط.

(3) سند هذه الرّواية عن (القاسم بن عبد الوارث)،وهو في أسانيد الدّاني وقد سبق (صفحة/152).

(4) قال المالقي: ((واعلم أنّ الإدغام فيما ذكر رديء جداً، لما فيه من التقاء السّاكنين))، وقال أيضاً: ((ولا تقارب بين الضّاد والذّال غير أنّ الضّاد لاستطالتها تلحق بطرف اللّسان)). =

و«**–عن– الدّوري عن اليَزِيدِي**[1]**–** ﴿ ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا ﴾ **في الملك مدغماً..**»[2]، **وحكم فقال:** «**لم يذكره غيره**»، و«**عن اليَزِيدِي**[3] **إدغام الضّاد في الذّال، والجيم، والزّاي**»[4].

و«**عن– شُجَاع–** [5]**وذلك نحو** ﴿ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ ﴾ **المائدة /33،** و﴿ وَٱلۡأَرۡضِۚ جَعَلَ ﴾**الشورى/11،** و﴿ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا ﴾ **الزلزلة/1،وشبهه**»، **وحكم فقال:** «**والعمل في ذلك من الطّريقين على الإظهار**»[6].

11– قال الدّاني: «**عن أبي عمر**[7] **عنه عن أبي عمرو أنّه أدغم** ﴿

= (الدّر النّثير والعذب النّمير 146/2).

(1) سند هذه الرّواية عن(ابن جبير)،وهو في أسانيد الدّاني سبق (صفحة/155).

(2) قال الدّاني أيضاً: «وقال في كتابه (الخمسة) أكثر ما سبق إلى قلبي أنّي قرأت عليه ...(والأرض ذلولا) بالإدغام»، (جامع البيان 443/1)،(التّقريب والبيان /62).

(3) سند هذه الرّواية عن «ابن شنبوذ عن قراءته على أصحابه عن أبي عبد الرحمن، وابن سعدان». سبق (صفحة/156).

(4) سند هذه الرّواية عن (ابن المنادي عن الصّواف عن ابن غالب)،وهو في أسانيد الدّاني(443/1).

(5) قلت: ورد ذكر ابن المنادي –واسمه أحمد بن جعفر بن محمّد–في أسانيد الدّاني عن البزوري، وليس هو الصّواف كما هنا.(325/1)، وأيضاً ورد ذكر رواة الصّواف من رواية فارس بن أحمد، والجلندي وأبي إسحاق، وعبد الله بن أحمد،وأخبروه أنّهم قرأوا على الصّواف.(331/1).

(6) (إتحاف فضلاء البشر119/1)، وفيه: الضّاد تدغم في الشّين في (لبعض شأنهم)النور/62» لا غير.وجه هذه القراءة: لصعوبته – أي الإدغام–اجتنب بعد الرّاء. (العقد النضيد 504/1).

(7) سند هذه الرّواية عن (القاسم بن عبد الوارث)، وهو في أسانيد الدّاني سبق (صفحة/152).

دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴾ **في النساء/163**،و﴿ لِدَاوُۥدَ سُلَيۡمَٰنَ ﴾ **ص/30**))، و((**عن أبي عمرو (من رواية اليَزِيدِي)**[1] **أنّه أدغم** ﴿ دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِ ﴾ **/17في ص**))، و((**عن أبي عمرو**[2] **أنّه أدغم** ﴿ فَمَن تَوَلَّىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ﴾**آل عمران /82،حسب**، و﴿ بَعۡدِ ضَرَّآءَ مَسَّتۡهُمۡ ﴾ **يونس/21**)).

و((**عن اليَزِيدِي، وعن شُجَاع**[3]**جميع ذلك بالإدغام، وزاد حرفاً سادساً وهو قوله** ﴿ دَاوُۥدَ شُكۡرًا ﴾**سبأ/13، وقياسه** ﴿ أَوۡ أَرَادَ شُكُورًا ﴾ **الفرقان/62**))[4]، **وحكم فقال:** ((**وليس العمل على ما رواه في ذلك**)) [5].

12– قال الدّاني: ((**–عن اليَزِيدِي**[6]**–قد كان يأخذ بإدغام الحرف الذي**

---

(1) سند هذه الرّواية عن (هارون)،ولم أجده في أسانيد الدّاني عنه، لكن ورد اسمه في أسانيد عن أبي بكر(358/1) وقد سبق في (صفحة/148)،وكذلك من طريق أبي عبد الرحمن عن ابن جعفر عن أبي طاهر،عن محمّد بن العبّاس عن كتاب أبيه بخطه،عن عبد الله بن أبي محمّد اليزيدي عن أبيه. (جامع البيان 327/1).

(2) سند هذه الرّواية عن(محمّد بن سعدان، وأحمد بن جبير عنه)،وقد سبق (صفحة/155، 156).

(3) سند هذه الرّواية عن(ابن المنادي روى أداء عن اليزيدي، وعن ابن غالب)، قلت: جاء في (طبعة الجزائري /175)، ((وليس العمل على ما رواه علي ابن المنادي فروى أداء عن اليزيدي ، وعن ابن غالب عن شجاع جميع ذلك بالإدغام)) وعليه: فهناك فرق واضح بين الطّبعتين في السياق، والصواب في نظري مع (طبعة الشارقة).

(4) (جامع البيان 447/1، 448).

(5) (التّقريب والبيان/85).(إتحاف فضلاء البشر 118/1) وفيه:الدّال لم تدغم حال كونها مفتوحة بعد ساكن. وجه هذه القراءة: قال المالقي: ((الإظهار أحسن وأكثر))، (الدّر النّثير والعذب النّمير149/2).

(6) سند هذه الرّواية عن (ابن شنبوذ)،ولم أجده في أسانيد الدّاني، وقد سبق في (صفحة/156).

في الإنسان أي ﴿ رَأَيْتَ ثَمَّ ﴾ /**20**»،**وحكم فقال:** «**وذلك مخالفة لمذهب أبي عمرو، والمتّفق عليه**»[1].

–« فأمّا قوله في هود ﴿ فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا ﴾/**32، وقوله في الكهف** ﴿ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ ﴾/**39– عن اليَزِيدِي**[2]**– فيما بلغني يأخذ بإدغامها**».

وحكم فقال: «**وذلك خلاف لأصل أبي عمرو المجتمع عليه**»[3].

13– قال الدّاني: «**عن شُجَاع**[4] **إدغام النّون إذا سكن ما قبلها في اللاّم،حيث وقعت**»، «**وعن أبي عمرو**[5]»،و«**عن اليَزِيدِي**[6] **أيضاً**».

---

(1) (جامع البيان1/ 449).(التّقريب والبيان/55).

(2) سند هذه الرّواية عن (ابن شنبوذ)، وقد سبق في (/156).

(3) قلت:في نسخة الجزائري (المجمع بدلا من المجتمع)،(/176).(التّقريب والبيان/56).
قال في النّشر:«وذلك مخالف لمذهب أبي عمرو وأصوله،والمأخوذ به هو الإظهار حفظاً للأصول،ورعياً للنّصوص».(288/1).(إتحاف فضلاء البشر /118)وفيه:تاء الخطاب لا تدغم في مقاربها.

(4) سند هذه الرّواية عن(محمّد بن غالب)، وقد سبق في(صفحة/157).

(5) قال الداني عن سندها:«كرواية العبّاس بن الفضل، وأحمد بن موسى، ومعاذ بن معاذ،وعلي بن نصر»،قلت: هؤلاء الرواة الأربعة لم أجدهم في أسانيد الدّاني، والدّاني في كتابه هنا اعتمد راويين فقط هما (اليزيدي وشجاع).

(6) سند هذه الرّواية عن (محمّد بن موسى عنهم)،ولم أجده في أسانيد الدّاني، كما لم أقف على اسم محمد بن موسى هذا في كتب التراجم التي طالعتها.
(جامع البيان2/ 455).(الإقناع231/1).(التّقريب والبيان /67-68).(النّشر1 /287)،(إتحاف فضلاء البشر /119)وفيه: النون تدغم في اللاّم، فإن سكن ما قبلها أُظهِرَت. وجه هذه القراءة:أن الإدغام للقرب فتظهر إذا سكن ما قبلها لخفة السكون، ولئلا =

14– قال الدّاني: ((عن شُجَاع[1] أنّه كان يدغمها–أي الميم– في الباء إذا لم يكن السّاكن قبلها حرفاً جامداً، أو حرف لين وكان حرف مدٍّ، قد وليته حركته، لكون المدّ كالحركة فصار لذلك مثلها، وأجري له حكمها))، وحكم فقال:((وبالبيان قرأت ذلك وعليه أهل الأداء))[2].

15–قال الدّاني: ((عن اليَزِيدِي[3]﴿ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ﴾البقرة/2 بالإدغام، وعن أبي عمرو نصّاً[4]، وحكم فقال: ((وبالإظهار قرأت ذلك، وعليه أهل الأداء))[5].

= يلتقي ساكنان ، ولتقارب الجميع في المخرج. (كنز المعاني للجعبري 298/2).

(1) سند هذه الرّواية(قال قال لي فارس، قال لي أبو الحسن، وقرأت أيضاً على زيد بن علي،وقال قرأت على أحمد بن إبراهيم المعروف بالقصباني)، وهو في أسانيد الدّاني.(/331) .

(2) طريق القصباني عن ابن غالب، قلت: هي من طرق عرض القراءة في كتاب(جامع البيان331/1) –(2/ 456). (إتحاف فضلاء البشر /119)وفيه: أنّ الميم قبل الباء إن سكن ما قبلها أُظهِرَت. وجه هذه القراءة: أنّهما لمّا اشتركا في المخرج، وتجانسا في الانفتاح ثقل الإظهار.(الإقناع 299/1).

(3) سند هذه الرّواية عن(ابن رومي),ولم أجده في أسانيد الدّاني.

(4) سند هذه الرّواية عن (العبّاس بن الفضل، وداود الأودي)، ولم أجدهما في أسانيد الدّاني، وهوكذلك عن عبد الوارث بن سعيد، وقد جاء سنده في أسانيد الدّاني، لكنّه من رواة عرض الرّواية، فهو خارج عن روايات كتاب جامع البيان(333/1).

(5) قال الداني:((وقد كان ابن مجاهد فيما بلغني عنه، إذا قُرِئ عليه هذا الضّرب بالإدغام لم ينكره))،(جامع البيان457/1). (إتحاف فضلاء البشر /116)وفيه: الباء تدغم في (يعذب من يشاء) فقط. وجه هذه القراءة: أنّ الإظهار أكثر وأحسن. (الدّر النّثير والعذب النّمير187/2).

فصل في الروم والإشمام[1] مع الإدغام

16–قال الدّاني: ((عن اليَزِيدِي[2] عن أبي عمرو أنّه كان إذا أدغم الميم في الباء أشمّها الرفع خاصة))، ((وعن أبي عمرو[3] الإشارة عند الباء [4])).

وحكم فقال: ((قال أبو عمرو: وبهذا – أي عدم الإشمام–قرأت))[5].

باب ذكر مذاهبهم في زيادة التمكين لحروف المد[6]، واللين إذا التقيا الهمزات في المتصل والمنفصل

17– قال الدّاني:((– عن وَرْش[7]– في كتابه عن أصحابه ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ البقرة/31 منبورٌ[8] غير ممدود))، ((وروى نُصَير عنه – أي الكِسَائِي–

---

(1) الروم اصطلاحاً: إضعافك الصوت بالحركة، حتى يذهب معظم صوتها، والإشمام اصطلاحاً: ضم الشفتين كهيئتهما عند التقبيل بعد تسكين الحرف.(الإضاءة في بيان أصول القراءة/45، 47).

(2) سند هذه الرّواية عن(أحمد بن جبير)،وقد سبق في (صفحة/155).

(3) سند هذه الرّواية عن(العبّاس بن الفضل)،وقد سبق في (صفحة/153).

(4) قال الدّاني:((قال ابن المنادى، وعلى ذلك أهل الأداء))،(جامع البيان459/1).

(5) قال في إتحاف فضلاء البشر:((والآخذون بالإشارة أجمعوا على استثناء ...الباء عند مثلها،وعند الميم))،(125/1). (العقد النضيد 558/2)، وفيه:أنّ بعض النّاس فعله في ذلك، ورام وأشمّ في الباء والميم. وجّه هذه القراءة المالقي فقال:((وذلك يتعذّر لانطباق الشفتين معهما)).(الدّر النثير والعذب النّمير190/1).

(6) المدّ اصطلاحاً: إطالة الصوت بحرف من حروف المد واللين أو من حروف اللين فقط.(الإضاءة في بيان أصول القراءة/15).

(7) سند هذه الرّواية عن(الأصبهاني)، واسمه: محمّد بن عبد الرحيم،وهو في أسانيد الدّاني(300/1-301).

(8) النّبر اصطلاحاً:صفة للهمزة تعني الحدّة،ويسمّى بالنّبرة، وقيل النّبرة دون الهمزة، وهي أن =

أيضاً أنّه لم يمدّ ألف﴿ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾ كرواية الأَصْبِهَانِي عن وَرْش))، وحكم فقال: ((وأخطأ لأنّ حرف المدّ مع الهمزة في ذلك من كلمة فمدّه إجماع))[1]،وقال أيضاً: ((وقرأت من طريقه بالمدّ وعليه العمل)) [2].

18–قال الدّاني: ((عن قنبل[3] عنه أنّه كان يحذف حرف المدّ، ويسقطه من اللّفظ في المنفصل))،وحكم فقال: ((قال أبو عمرو:وهذا مكروهٌ قبيحٌ لا يُعمل به، ولا يُؤخذ به إذ هو لحنٌ، لا يجوز بوجه،ولا تحلّ القراءة به، ولعلّهم أرادوا حذف الزّيادة لحرف المدّ، وإسقاطها فعبّروا عن ذلك بحذف حرف المدّ، وإسقاطه مجازاً))[4]. قلت: هذا التوجيه يجعل هذه القراءة خارجة عن

= تخفّف فيذهب معظمها، ويخفّ النّطق بها،فتصير نبرة،أي همزة غير مشبعة بمعنى همزة مسهّلة بين بين.(معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات/105).

قلت: المراد بالنبر في المثال أعلاه الهمز،بدليل أنّ الكلام على مذهب ورش في المد، وليس في حكم الهمز في كلمة (الملئكة).

(1) (جامع البيان1/469).(في طبعة الجزائري/188،(مكية)بدلاً من (الملائكة)،وهو تحريف واضح في هذه الطّبعة.(التّقريب والبيان /73).

(2) (جامع البيان1/478). قال في النّشر : عند حديثه عن الاختلاف في المتصل كالمنفصل، قال : ((فوجب ألا يعتقد أن قصر المتصل جائز عند أحد من القراء، وقد تتبعته فلم أجده في قراءة صحيحة ولا شاذة))،(1/316،215).

قلت: وعليه فمحلّ الشّذوذ هنا هوقصر المد المتصل لورش.(إتحاف فضلاء البشر /158)وفيه: المدّ المتصل حكمه التوسط، والمدّ.

(3)سند هذه الرّواية عن(الخزاعي عن الهاشمي عن القواس وعن الحلواني)،وهو في أسانيد الدّاني(1/307)،وسند (ابن شنبوذ) هوكذلك في أسانيد الدّاني(1/307)، وقد سبق في (صفحة/156).

(4) (جامع البيان1/470).(إتحاف فضلاء البشر/159)،وفيه: المدّ المنفصل يجوز قصره، وتوسّطه، ومدّه.

الشذوذ في هذا الموضع[1].

فصل

19– قال الدّاني: «عن وَرْش[2] أنّه حذف الياء من ذلك أي ﴿ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ حيث وقع كـ﴿ وَمِيكَىٰلَ ﴾ البقرة/ 98 سواء»، وحكم فقال: «قال أبو عمرو: وحذف الياء من ذلك لغة، والذي قرأت به أنا إثبات الياء، وتمكينها من غير زيادة»[3].

---

(1) قلت: هذا الحذف هنا ورد في كتاب عند ابن الباذش قال:«وسمى الحذف بالبتر في جميع ماكان من كلمتين، وهو حذف الألف، والياء، والواو من سائرهن». وعن الأهوازي قال في النّشر:«وزاد أبو الأهوازي مرتبة ثامنة دون القصر، وهي البتر..»،ثم قال : «والبتر هو حذف الألف،والواو،والياء من سائرهن »، ثم ذكر تغليط الدّاني له كما هنا.(320/1). (النّشر319/1).

قلت: تعليل الداني هنا للحدف كّأنه يرى له وجهاً يخرجه عن الشّذوذ، وأنّه مجاز، لكن يردّ ذلك ماجاء عن ابن الباذش،والأهوازي، وابن الجزري وأنه حقيقة،وليس مجازاً.والله أعلم.

(2) سند هذه الرّواية عن(ابن شنبوذ وغيره عن النحاس عن أبي يعقوب)،وهو في أسانيد الدّاني:وأنّه قرأ على ابن رشدين عن أحمد بن صالح عن ورش(299/1).

قلت: قال الدّاني هنا : «وقال النحاس في كتاب (اللّفظ) له كان أبو يعقوب يقرأ (اسرائيل) بغير ياء»، ولم يذكر الدّاني في أسانيده النحاس عن أبي يعقوب، وهذا يعني أنه من الوِجَادة، وهي من الطّرق الضعيفة.

(3) (جامع البيان480/2).(التّقريب والبيان/90).قال ابن البَاذِش:« ونصّ عليه النّحاس بغير ياء، وبه كان يأخذ ابن أبي شنبوذ من طريقه، وليس يؤخذ بهذا، ولكن من أجله، أخذ فيه من أخذ بترك الزيادة في المد».(الإقناع 473/1). وهي في معجم القراءات(88/1)عن ورش.(إتحاف فضلاء البشر /158)وفيه: المدّ المتصل،حكمه التوسط، والمد.

20– قال الدّاني: ((عن وَرْش[1] يمدّه أي﴿ ٱلْقُرْءَانُ ﴾البقرة/185))، وحكم فقال:((وبالأوّل قرأت)) [2].

باب ذكر مذاهبهم في الهمزتين[3] المتلاصقتين في كلمة

21– قال الدّاني:((عن أبي بكر[4] عن عاصم في الأنعام ﴿ أَبِنَّكُمْ ﴾– الأنعام/19– بهمزةٍ وياءٍ من غير مدّ))، وحكم فقال:((نقضاً لسائر الباب، وخلافاً للجماعة عنه)) [5].

– ((وروى المفضّل[6] عن عاصم ﴿ أَبِن ذُكِّرْتُم ﴾ – يس/19– بهمزة بعدها ياءٌ)). وحكم فقال: ((وقرأت له بهمزتين)) [7].

---

(1) سند هذه الرّواية عن(النحاس ..عن عبد الصمد)،وهو في أسانيد الدّاني(295/1). قال الدّاني: «وحكى المصريون عن ورش، وأصحابه أنّهم كانوا يمدّون (القرآن) أكثر من مدّ نافع». (جامع البيان481/2،480).

(2) النّشر لابن الجزري341/1).(إتحاف فضلاء البشر/162)وفيه: إذا كان قبل الهمز ساكن صحيح متصل،يتعيّن القصر .

(3) الأصل في الهمز التحقيق، وقد يُغَيّر بالتّسهيل بين بين،والإسقاط،والإبدال.(الإضاءة في بيان أصول القراءة/23).

(4) سند هذه الرّواية عن(أبي عمر، وأبي توبة عن الكسائي)،وهو في أسانيد الدّاني(342/1).

(5) (جامع البيان514/2).قال الجعبري:« وكان المعدّل البصري يأخذ لأبي عمرو، وقالون في المكسورة بياء مكسورة».(كنز المعاني 387/2).

(6) سند المفضّل هذا في أسانيد الدّاني(367/1–368)، وهو من طرق رواية الحروف، وإسناده صحيح.

(7) (جامع البيان514/2)،(النّشر لابن الجزري371/1)،(إتحاف فضلاء البشر /185)وفيه:في (الهمزتين من كلمة) تسهيل الثانية،وتحقيقها،وإبدالها،وإدخال ألف.

وجه هذه القراءة:أنّ (أين) يُقرأ بمعنى – أي– في (أئن) موضع (ذكرتم)..». (إعراب القراءات الشواذ358/2).

فصل

22– قال الدّاني: «عن المسيّبي نافع[1] ﴿ قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ ﴾الأنعام/143 مهموزاً غير ممدود»،ثم حكم فقال: «لم يرو ذلك أحدٌ غيره، وهو غلطٌ لخروجه عن مذاهب القراءة، وسنن العربيّة»[2].

باب ذكر مذاهبهم في الهمزتين المتلاصقتين في كلمتين

23–قال الدّاني: «– عن نافع–[3] ﴿ جَآءَ أَجَلُهُمۡ ﴾الأعراف/ 34، و﴿ شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾عبس/22،بنصب ألف (جاء)، ويهمز،..ويهمز ألف (أجلهم).. وهذا يدلّ على أنّه يجعل الأولى (بين بين)، ولا يُسقِطُها» [4].

24– قال الدّاني: «عن اليَزِيدِي[5] عنه أنّه: يترك (الأولى) من المكسورتين،

---

(1) سند هذه الرّواية عن(محمّد بن الفرج عن المسيّبيّ عن أبيه)، وهو في أسانيد الدّاني(282/1).وهو من طرق رواية الحروف.

(2) (جامع البيان525/2). قال الجعبري:« والتحقيق يؤدي إلى إثبات همزة الوصل في الوصل، وهو لحن». (كنز المعاني 408/2).(إتحاف فضلاء البشر /190)وفيه: تسهيله يكون بإبداله ألفا ممدودة، أو جعله بين بين.

(3) سند هذه الرّواية عن (ابن سعدان عن المسيّبيّ)، وهو في أسانيد الدّاني(283/1، 284) عن عدة شيوخ، وهو من رواية الحروف،وإسناده صحيح.

(4) (جامع البيان527/2).(في طبعة الجزائري سقطت (ويهمز) أي بعد (جاء)، قال ابن البَاذِش موضحا لهذا الوجه : «وروى سيبويه عن الخليل عن أبي عمرو جعل الأولى بين بين على ما يوجبه القياس». (الإقناع380/1).(إتحاف فضلاء البشر /193) وفيه: في المفتوحتين أن تحذف الأولى،وتسهل الثانية، أو تبدل.

(5) سند هذه الرّواية عن (الحلواني عن أبي عمر)، قلت: الحلواني عن أبي عمر ليس في أسانيد الدّاني(318/1–321).

ويجعلها ياء مكسورة.. ويخلف (الأولى) من المضمومتين بواو مضمومة،ويُشِير في (المنصوبة) من المنصوبتين، وهي (الأولى) منها إلى النّصب»).

وحكم فقال: «قال أبو عمرو: فأمّا قوله في المكسورتين، والمضمومتين فغير معروف عن أبي عمرو»[1]ثم قال: «ولا رأينا أحداً من أهل الأداء يأخذ به في روايته،وأمّا قوله في المنصوبتين فغير مستطاعٍ على النّطق به، ولا موجودٍ في نَصٍّ، ولا أَدَاءٍ، وإن كان جائزاً في القياس بالغاً جيداً فإنّ أهل الأداء ،وأئمّة القراءة على خلافه»[2].

25– قال الدّاني: «عن اليَزِيدِي[3] عن أبي عمرو أنّه ينحو بالثّانية نحو الألف، يُريد أنّه يَجْعلها بين (الهمزة والألف)،

وحكم فقال: «وذلك غير جائزٍ، ولا يمكن النّطق به»[4].

---

(1) قال الداني عنه أيضاً أنه : « من طريق اليزيدي نصّاً وأداءً ، وإنّما رواه أبو عبيد عن شجاع عنه،ولم يقرأ بذلك في رواية شجاع بالإسناد المتقدّم»، وهو في أسانيد الدّاني(330/1).وهو من طرق رواية الحروف.

(2) (السّبعة/140)،(جامع البيان537/2).(إتحاف فضلاء البشر /197)وفيه: إسقاط الأولى، أو تحقيق الأولى، وتسهيل الثانية، أو تسهيل الأولى مع المد، والقصر، أو تسهيل الثانية بين بين،أو إبدالها حرف مدّ، وفي المضمومتين تسهيل الأولى.

(3) سند هذه الرّواية عن(ابن مجاهد)، وهو في أسانيد الدّاني(318/1، 319). عن عدة شيوخ ،وكلّها من طرق رواية الحروف، ،وعرض القراءة.

(4) (جامع البيان541/2).(التّقريب والبيان/132)،قال ابن البَاذِش: «على أنّ الأهوازي قد ذكر ..أنّه يترك الثانية من (السّفهاء أَلا)ويجعل مكانها فتحة كالألف، ومعنى هذا أنّه يجعلها بين بين، فقال أبي ..هذا إن أمكن النطق به بمنزلة ما يقول سيبويه: (في هذا مرتع إبلك)،و(سئل) بتقريب الهمزة المكسورة من الياء الساكنة...وقال أصحابه: هذا مما لا يُستطاع النّطق به، فكان هذا عند أبي عمرو مما يُستطاع النّطق به، ولعلّ سيبويه أراد بقوله: =

26– قال الدّاني: «عن إسماعيل[1] عن نافع أنّه كان يهمز (الثانية)، ويترك (الأولى) .. في المختلفتين، ولا يَلْتَفِت إلى ذلك»، وحكم فقال: «ولم يأت بهذا عن إسماعيل غيره»[2].

27–قال الدّاني: «عن البزّي[3]﴿ شُهَدَآءَ إِذۡ ﴾البقرة/133 بطرح الهمزة الأولى، ويثبت همزة ﴿ إِذۡ ﴾»[4].

28–قال الدّاني «وقال البزّي ﴿ ٱلۡمَآءَ إِلَى ﴾السجدة/27،بهمزةٍ واحدةٍ»، وحكم فقال: «لم يذكر أيّتهما هي المتروكة،وقياس ماحكاه أوّلاً يُوجِب أن يكون الأولى»[5].

29– قال الدّاني: «عن البزّي[6]﴿ جَآءَ أُمَّةً ﴾،المؤمنون/44،بترك همزة ﴿ جَآءَ ﴾

= لا يستطاع النّطق به، أي يثقل كما تقول: لا أستطيع كلام زيد أي استثقله». (الإقناع384/1).(إتحاف فضلاء البشر 193/1).

(1) سند هذه الرّواية عن(محمّد بن خالد البرمكي عن أبي عمر)،وهو في أسانيد الدّاني(277/1).

(2) (جامع البيان542/2). وهي في(السّبعة/139) عن قالون.(إتحاف فضلاء البشر 196/1)وفيه: في المختلفتين هنا (الأولى تحقّق، والثانية تبدل) بحسب ما تقدم.

(3) سند هذه الرّواية عن (الحسن بن مخلد)،وهو في أسانيد الدّاني(310/1).وهي من طرق رواية الحروف، وإسنادها صحيح.

(4) (جامع البيان545/2). قال الدّاني:« قال البزّي:وكان أبو الإخريط، يقول: (شهداء إذ حضر) خلط الأولى بالآخرة، ولم يُبَيِّن الآخرة، وقال البزّي :ولا أقرأ به..، وقال أبو طاهر عن ابن مجاهد عن قنبل خلّط علي، فقال: (شهداء إذ) البقرة/282، أهمز الثانية ودع الأولى..». قلت: كلا الطريقين من رواية الحروف،وإسنادهما صحيح.

(5) (إتحاف فضلاء البشر/196)وفيه:تحقيق الأولى، وإبدال الثانية ياء.

(6) سند هذه الرّواية عن(ابن مخلد)،وهو في أسانيد الدّاني(310/1).وهي من طرق رواية الحروف، وإسنادها صحيح.

وهمزت الثّانية[1]»،

وحكم فقال:«وقول قنبل[2] وإن شئت لم تَخْلُفْها، ليس بشيء»[3].

باب مذاهبهم في الهمزة المفردة

باب ذكر بيان مذهب وَرْش عن نافع في التسهيل[4] في الهمزة السّاكنة والمتحرّكة

30– قال الدّاني: « عن وَرْش–[5] فإنه روى عنه ﴿ تَؤُزُّهُمْ ﴾ مريم/83، بغير همز»، وحكم فقال: «لم يروه غيره»[6].

31–قال الدّاني: «وعن المسيّبي[7] أيضاً ﴿ سُيِّرَتْ ﴾ في التكوير/8، بغير

(1) قال الدّاني: « وقال أبو طاهر: ضبطتها عنه...». ثم ذكر بقية الرّواية.

(2) سند هذه الرّواية عن(ابن مجاهد)،وهو في أسانيد الدّاني(305/1).وهذه الرّواية لا توجد في كتاب السّبعة لابن مجاهد. وقد سبق الكلام عليها في (صفحة/166).

(3) قلت: علل الدّاني ذلك بقوله: «لأنّه إذا همز الأولى، فهي همزة مفتوحة، فلابدّ من أن يخلف الثانية بواو في اللفظ بعد همزة (جاء)، وإذا ترك همزة (جاء)، وهمز (أمة)، قال (جاء أمة) في لفظ (جا أمة)،وأتى بهمزة (أمة)مضمومة بعد ألف ساكنة في (جا)..». (جامع البيان546/2).(إتحاف فضلاء البشر/196)وفيه: أنّه تحقق الأولى، وتسهل الثانية.

(4) التسهيل اصطلاحاً :النّطق بالهمزة بين همزة وحرف مد،فتجعل المفتوحة بين الهمزة المحققة والألف،والمكسورة بينها وبين الياء،والمضمومة بينها وبين الواو. (الإضاءة في بيان أصول القراءة/23).

(5) سند هذه الرّواية عن(أحمد بن صالح)،وهو في أسانيد الدّاني(299/1).وهي من طرق عرض القراءة، وقد سبق في (صفحة/150).

(6) (جامع البيان550/2)،(التّقريب والبيان /132)، وفيه: بترك الهمز. قال ابن البَاذِش : «إلا ما روي عن أبي بكر ..من طريق لم نذكره هنا ..وإلا همزة إذا وقف». (الإقناع 387/1).(إتحاف فضلاء البشر/205– 232). وفيه أنّ حمزة يقف بالتسهيل.

(7) قلت: أي من الطريق السابقة. (جامع البيان561/2). (إتحاف فضلاء البشر 232– =

همز»، ثم قال: «لم يَرْو ذلك عن نافع غير ...المسيّبي[1]».

32- قال الدّاني: «عن أبي بكر[2] ﴿ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ ﴾ المزمل/19، حيث وقع بترك همزة ﴿ شَآءَ ﴾ ..»[3].

باب ذكر بيان مذهب هشام عن ابن عامر وحمزة في الوقف[4] على الهمزة المتطرفة

33-قال الدّاني: «وقد زعم قومٌ من أهل (الأداء)[5] أنّ هذه الهمزة (أي المتطرّفة المتحرّكة، وما قبلها متحرّك) تسهّل على حركتها دون حركة ما قبلها (فإن كانت مفتوحة) جُعِلَت بين الهمزة، والألف، (وإن كانت مكسورة) جُعِلَت بين الهمزة والياء، (وإن كانت مضمومة) جُعِلَت بين الهمزة، والواو»، وحكم فقال: «وهذا ليس بشيء»[6].

= 591) وفيه: لحمزة وقفا التسهيل بالياء، أو الإبدال واوا مكسورة.

(1) من طريق (ابن سعدان)،قلت: سبق في (صفحة/156).

(2) سند هذه الرّواية عن (الفارسي عن أبي طاهر عن أصحابه عن الخياط عن الشّمّوني عنه أي: عن الأعشى)، وهو في أسانيد الدّاني(348/1).

(3) (جامع البيان565/2).قلت: أورد أبو العلاء الهمذاني في كتابه غاية الاختصار التسهيل فيها عن العمري.(/373).

قلت: محل الشذوذ ترك همز (شاء)، كما ذكر الدّاني أعلاه أي بجعل همزة (شاء)، بعدها همزة وصل (اتخذ)، (إتحاف فضلاء البشر231/1) وليس فيه ترك الهمز هذا.

(4) الوقف اصطلاحاً: قطع الصوت آخر الكلمة الوضعية زماناً. (الإضاءة في بيان أصول القراءة/32).

(5) قلت: أي من طريق الحلواني عن هشام،وعن حمزة من طرقه، لكن الدّاني لم يسمّ أهل الأداء هؤلاء.

(6) قلت: علّل الدّاني ذلك فقال: «لأنّ الهمزة إنّما تسهل (بين بين) في الموضع الذي يلزمها فيه الحركة في الوقف،وهو الحشو،فأما الموضع الذي يلزمها فيه السّكون، وهو الطّرف، فالبدل =

34–قال الدّاني: ((عن سليم[1]عن حمزة أنّه يقف على ﴿ مَوۡبِلًا ﴾ الكهف/58، بالإشارة إلى الياء من غير إثبات، يعني أنّه يَجعل الهمزة بين الهمزة، والياء اتباعاً للخطّ، لأنّ ذلك فيه بالياء))[2].

35– قال الدّاني: ((وحمزة يقف على ﴿ ٱلۡمَوۡءُودَةُ ﴾التكوير/8، بثلاث (وَاوَاتٍ) في اللّفظ من غير همزٍ، يعني أنّه جعل الهمزة (بين الهمزة والواو)، قبلها واواً ساكنة هي (فاء)،وبعدها واوٌ ساكنة هي زائدةٌ للبناء[3]، وحكم فقال: ((قال أبو عمرو: وجَعْل الهمزة بعد الواو السّاكنة في ﴿ مَوۡبِلًا ﴾، و﴿ ٱلۡمَوۡءُودَةُ ﴾ بين بين خارج عن قياس التّسهيل،وإبدالها ياءً مكسورةً محضةً في ﴿ مَوۡبِلًا ﴾الكهف/58، عندي أولى من جعلها (بين بين) إذْ ذلك أشدّ موافقة للرّسم، وأوجه في النّدارة، والشّذوذ))[4].

= بحروف اللّين أولى بها فيه من غيره لبيانه، وخفّته، وبعده من الكلفة، فالقياس ما بدأنا به، وهو مذهب جميع النّحويين، وبه قرأت وعليه العمل)).(جامع البيان2/575)، وجاء في (طبعة الجزائري/245 زيادة على طبعة الشارقة وهي (فإن كانت مفتوحة). (إتحاف فضلاء البشر/228) وفيه: لحمزة وقفا إبداله ألفا من جنس ماقبله.

(1) سند هذه الرّواية عن(محمّد بن واصل في (كتاب الوقف) عن خلف)،قلت:وابن واصل ليس في أسانيد الدّاني عن خلف عن حمزة(1/370)،وكذلك لم يرد كتابه في أسانيد الدّاني.

(2) (جامع البيان2/589)،(الإقناع 1/447).(شرح الطيبة لابن الناظم/102)، (إتحاف فضلاء البشر/237) وفيه: لحمزة وقفاً النقل والإدغام فقط، وقد عامل حمزة الياء والواو الأصليتين معاملة الزائدتين.

(3) قال الدّاني:((وهذا مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم في ذلك، فقال في كتابه: كان حمزة إذا وقف لفظ بعد فتحة الميم بواو ساكنة ثم أشار إلى (الهمزة) بصدره، ثم أتى بعدها بواو ساكنة، قال: وهذا مالا يضبطه الكاتب))، قلت: أبو طاهر هذا مذكور في أسانيد الدّاني(1/372،373)،لكن كتابه لم يرد في أسانيده، وقد سبق في (صفحة/156).

(4) (جامع البيان2/589)،(الإقناع1/447).وقد ضعّفها ابن الجزري. (النّشر1/480،481).(إتحاف فضلاء البشر1/230)،وفيه:وحكي فيها ثلاثة أخرى أولها: بين بين، ثانيهما: إبدالها ياء ساكنة، وكسر =

– ((وينفرد به (أي حمزة وأصحابه) في ﴿ ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ ﴾التكوير/8 ، دون ﴿ مَوۡئِلاً ﴾ الكهف/58 (بإسقاط الهمزة، وحذف الواو) التي بعدها فيصير لفظها كلفظ (الجَوْزَة)، و(المَوْزَة) ..)).

و((عن أبي أيوب الضّبي[1]، قال حمزة: يقف (المَوْدة) بوزن (المَوْزة))[2].

و((عن أبي بكر[3] عن عاصم)، ﴿ ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ ﴾ بغير همز مخفّفة))،

وحكم فقال: ((قال أبو عمرو –أي الدّاني–: وهذا من التّخفيف الشّاذ الذي لا يُصَار إليه أيضاً إلا بالسّماع، إذْ كان القياس ينفيه، ولا يُجِيزُه، وكان من رواه من القرّاء، واستعمله من العرب كَرِهَ النّقْل والبَدَل)) [4].

= الواو قبلها، ثالثها: إبدالها واواً بلا إدغام، وهو أضعفها، وكلّها ضعيفة.(/218).

(1) سند هذه الرّواية عن (أبي سلمة عبد الرحمن بن إسحاق)،قلت:وطريقه ليست في أسانيد الدّاني عن الضّبي(378/1). والضّبي هو: سُلَيمان بن يحيى بن أيوب، مقرئ كبير ثقة، (ت291هـ).(غاية النّهاية317/1).

(2) قال الدّاني: ((وحكى ذلك الفراء أيضاً عن العرب، وذهب إلى ذلك ابن مجاهد، واختاره، وهو موافق للرسم أنّ هذه الكلمة فيه بواو واحدة)).(جامع البيان589/2). (الإقناع442/1،440)، وقد ضعّف ابن الجزري تخفيفها بوزن: (الموزة) ،وقال: ((وهو ضعيف لما فيه من الإخلال بحذف حرفين، ولكنه موافق للرّسم،و رواه منصوصاً عن حمزة أبو أيوب الضّبي)).(النّشر481/1).

(3) سند هذه الرّواية عن(أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر عن أبي طاهر بن أبي هاشم، قال حدّثنا قاسم المطرز ، والخثعمي قالا حدّثنا أبوكريب، قال حدّثنا أبو بكر قال قرأ الأعشى)،قلت: ورواة هذا السند ليسوا في أسانيد الدّاني عن الأعشى،(جامع البيان 348/1) فما بعدها.

(4) قال الدّاني معلّلا ذلك:((فأمّا النّقل فلتحرّك الواو فيه بالحركة التي تستثقل، وهي الضمة، وأمّا البدل فلأجل التّشديد والإدغام، ولذلك حذف الهمزة حرفاً ثم حذف الواو بعدها لاتّصالها بالواو التي هي فاؤها (تصحيح من طبعة جزائري/254)، وهما ساكنتان،وقال سيبويه: من =

باب ذكر مذاهبهم في الإظهار[1] والإدغام للحروف السواكن في الحلقة

36–قال الدّاني:«وأظهر الدّال عند التّاء نافع في رواية المسيّبي، وذلك قوله: ﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾ البقرة/256، لا غير[2]»، «ونصّ عنه–أي عن المسيبي[3] على الإظهار»، ثم حكم فقال: «وهو الصّحيح عندي إن شاء الله تعالى»[4].

= العرب من إذا خفف همزة (يسوءك)، قال: (يسوك)،في (طبعة جزائري/254تسول وهو خطأ) استثقل الضمة على الواو فحذف الهمزة.. وهذا يؤيد ما قلناه».(جامع البيان590/2)، وقال ابن البَاذِش: «وأمّا ما ذهب إليه ابن مجاهد فهو على حذف الهمزة اعتباطاً كما قالوا: (ويلمه)، و(يأبالمغيرة) وكما قرأ الزهري (فلا اثم عليه) البقرة/ 203، فإذا حذفت التقى ساكنان، فحذف الثاني فجاء (المودة)، وذكر أبو محمّد مكي تعليلاً آخر، وهو أنّه خفّف على القياس فجاء (المووّدة) ثم استثقل الضّمة على الواو، فأزالها فالتقى ساكنان فحذف، قال: والتّوجيه الأوّل هو الصّواب المعوّل عليه، قاله لي أبي رضي الله عنه» (الإقناع441/1)، وقال الجعبري: «وجهها أنّه حذف بلا نقل، ولم يحرك للسّاكنين، فحذف أحدهما». (كنز المعاني/503).(إتحاف فضلاء البشر238/1)وفيه: كلمة (الموؤودة)كتبت بواو واحدة، فتخفيفها يكون بالنّقل والإدغام.

(1) الإظهار اصطلاحاً: فصل الحرف الأول من الحرف الثاني من غير سكت عليه.(الإضاءة في بيان أصول القراءة/11).

(2) قال الدّاني موضحا لهذه الرّواية: «فسألت أبا الفتح عند قراءتي بروايته عن إطلاق القياس في نظائره؛ فأبى ذلك، ومنعني من إجراء القياس، وقال لي: إنّما ذلك في هذا الموضع خاصّة، ومما يدلّ على صحّة ما قاله لي ... عن المسيّبيّ عن نافع أنّه أظهر ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّ﴾ البقرة/256،ولم يذكر نظائره ولا جعل القياس في ذلك مطرداً فدلّ على أنّه إنّما يروي ذلك في هذا الموضع خاصّة». قلت: سند هذه الرّواية عن(محمّد بن علي عن ابن مجاهد عن أصحابه عنه)،وهو في أسانيد الدّاني(282/1).وهي من طرق رواية الحروف، وإسنادها صحيح.

(3) وهي من طريق (ابن سعدان)، وقد سبق ذكرها في (صفحة/156).

(4) (جامع البيان629/2)،(التقريب والبيان/37).قال ابن مجاهد:«إظهاره خروج من كلام العرب».(=

37– قال الدّاني: ((وأظهر التّاء عند الدّال في قوله ﴿ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا ﴾ يونس/89، نافع في رواية المسيّبي عنه)) [1]**، و((عن المسيّبي**[2] **عن نافع أنّه أظهر التّاء عند الدّال، ولم يميّز موضعاً بعينه** [3]**))**.

و((عن حفص[4] **﴿ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا ﴾ الأعراف /189، بالإظهار))**[5].

38– قال الدّاني: ((عن المسيّبي[6] **عن نافع أنّه ماكان يدغم حرفاً حيث وقع من القرآن، فهذا يدلّ على أنّه يُظْهِر التّاء عند الدّال، والدّال عند التّاء،**

= السّبعة/115)، قال ابن البَاذِش: « ويجوز الإظهار وقد رواه المسيّبيّ ». (الإقناع 228/1).(إتحاف فضلاء البشر 128/1)وفيه: إذا التقى حرفان أوّلهما ساكن وجب إدغام الأول منهما.

(1) قال الدّاني مبينا هذه الرّواية:« فسألت أبالفتح عن نظير ذلك، وهو قوله﴿ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا ﴾ الأعراف/189،فقال لي: هو مدغم في رواية المسيّبيّ، قال: وإنما خصّ بالإظهار الموضع الذي في يونس لا غير».(جامع البيان640/2). قلت: أبو الفتح، من شيوخ الدّاني، وهو في أسانيده في كتابه جامع البيان(282/1).(التقريب والبيان/38).

(2) سند هذه الرّواية عن(محمّد بن أحمد عن ابن مجاهد عن أصحابه)، وهو في أسانيد الدّاني(284/1).وهي من طرق رواية الحروف، وإسنادها صحيح.

(3) (جامع البيان640/2).

(4) سند هذه الرّواية عن(أبي بكر اللّؤلؤى عن الأشناني عن أصحابه)، وهو في أسانيد الدّاني(364/1).وهو من طرق عرض القراءة، وإسنادها صحيح.

(5) (جامع البيان641/2)، قال ابن البَاذِش:«إلاّ ما روى المسيّبيّ من الإظهار فيه». (الإقناع241/1)، (إتحاف فضلاء البشر128/1)، وفيه: إذا التقى حرفان أوّلهما ساكن وجب إدغامه.

(6) سند هذه الرّواية عن (الفارسي عن المسيّبي أنّ عبد الواحد بن عمر حدّثهم، قال حدّثنا الحسن بن السري(لعله الحسن بن علي بن مستور) ،قال حدّثنا ابن واصل قال حدّثنا ابن سعدان» وهو في أسانيد الدّاني(284/1).من طرق عرض القراءة، وإسناده صحيح. وقد سبق في (صفحة/156).

والتّاء عند الطّاء في نحو قوله: ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ ﴾ **آل عمران/72، و**﴿ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ ﴾ **آل عمران/122، وما أشبهه،إِذْ لَمْ يستثن من الحروف السّواكن عند مقاربتها في المخرج غير الذّال وحدها»**[1].

39– قال الدّاني: «**عن المسيّبي**[2]**،وإسماعيل**[3] **عن نافع** ﴿ وَدَّت طَّآئِفَةٌ ﴾ **آل عمران/69، و**﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ ﴾ **آل عمران/72، لا يَقْطَع قطعاً شديداً، وكذلك قال عاصم، يريد بذلك البيان»**[4]،

و«عن قالون[5] ﴿ وَدَّت طَّآئِفَةٌ ﴾ **ونحوه بالإظهار في جميع القرآن»**[6].

40–قال الدّاني: «**عن أبي بكر**[7] **عن عاصم** ﴿ وَدَّت طَّآئِفَةٌ ﴾ **يُبَيِّن التّاء، وقياس ذلك سائر نظائره، ويُؤَيِّد ما رواه...عن أبي بكر**[1]**عن عاصم أنّه لم**

---

(1) (جامع البيان 641/2)، (التّقريب والبيان/39)، وهي فيه عن المسيّبيّ، وقالون عن نافع،وعن أبي بكر.

(2) سند هذه الرّواية عن(أحمد بن جبير)،وهو في أسانيد الدّاني(285/1)، وقد سبق في (صفحة/155).

(3) سند هذه الرّواية عن(الكسائي)، وهو في أسانيد الدّاني(280/1)، وهو من طرق رواية الحروف.

(4) (جامع البيان641/2).

(5) سند هذه الرّواية عن (ابن شنبوذ أداءً عن أبي سُلَيمان)، وهو في أسانيد الدّاني(289/1)، وهو من طرق رواية الحروف، وإسناده صحيح.وسنده كذلك (عن أبي نشيط)،وهو في أسانيد الدّاني(282/1)،وهو من طرق رواية الحروف، وإسناده صحيح.

(6) (جامع البيان641/2)، قال ابن البَاذِش: «إلاّ ما روى ابن شنبوذ عن أبي نشيط من الإظهار فيه». (الإقناع 241/1).

(7) سند هذه الرّواية عن (الحيري) عن الشّمّوني عن الأعشى،والحيري: هو محمّد بن عبد الله الحيري الكوفي، أخذ القراءة عرضاً عن محمّد بن حبيب الشّمّوني، قال الحافظ أبوعمرو : «لا أعلم من قرأ عليه». (غاية النّهاية189/2). قلت: في (طبعة الجزائري/381) (الحسن بدلا من الحيري وهو خطأ)
وسند رواية الحيري عن(أبي طاهر أنّه أخبره ابن سعيد بأنّه قرأ في كتاب عبد الله الحيري)، وهو في أسانيد الدّاني(349/1)، وفيها ما يدلّ على أنها رواية عنه بالوجادة، وهي طريق ضعيفة.

يكن يُدْغِم شيئاً»[2].

و«عن أبي بكر[3] عن عاصم أنّه كان يكره الإدغام في القرآن كلّه»،

ثم حكم فقال: «وهذا قول: فَجِيلٌ، يَدْخُلُ فيه كلّ حرف مُدْغمٍ يجوز إظهاره»[4].

41–قال الدّاني: «عن حفص[5] ﴿ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ﴾الكهف/17، بالبيان، ثم حكم فقال: « وذلك غير جائز لأنّهما مثلان»[6].

فصل في ذكر اللام من هل وبل

---

(1) سند هذه الرّواية عن (طاهر بن غلبون، قال حدّثنا علي بن محمّد (ح)، وقال أبو الفتح حدّثنا عبد الله، قال نا الأشناني، قال حدّثنا علي بن محصن عن عمرو،قال: وذكر أبو يوسف الأعشى)،قلت: هذا السّند ليس في أسانيد الدّاني (348/1فمابعدها).

(2) (جامع البيان642/2).

(3) سند هذه الرّواية عن(الحسن بن جامع عن ابن أبي حمّاد)،وهو في أسانيد الدّاني(355/1)، وهو من طرق رواية الحروف، وإسناده صحيح.

(4) (جامع البيان642/2).قلت: معنى (فَجِيل) أي عَرِيض، وفي اللّسان: فجّل الشيء، عرّضه،وفَجِل، الشّيء يَفْجل فَجَلا، وفجْلا، استرخى، وغلظ. (29/14).

(5) سند هذه الرّواية عن (أبي عمارة)،وهو في أسانيد الدّاني(366/1)،وهو من طرق رواية الحروف، وإسناده صحيح.

(6) قلت: استدرك الدّاني على ما حكم به فقال: «اللّهم إلاّ أن يُريد أن يصل ذلك بنيّة الوقف، كما روت الجماعة عن حفص عن عاصم في قوله: ﴿وَقِيلَ مَنْۜ رَاقٍ﴾ القيامة/27، و﴿بَلْۜ رَانَ﴾ المطففين/14، فذلك جائزٌ، لأنّ ما يُوصَل بنيّة الوقف بمنزلة الموقوف عليه المنقطع ممّا بعده » .(جامع البيان643/2)، قلت: استدراك الداني على هذه الرواية قد يخرجها عن الشذوذ، لكنّ هذه الرّواية مذكورة عند غيره في كتب الشّواذ،ممّا يدلّ على شذوذها كـ(التّقريب والبيان/38)وفيه بالإظهار عن حفص، وعمرو بن خالد،والضّحاك بن الميمون،وابن مجالد كلّهم عن عاصم. وقال ابن البَاذِش عنها: «إلاّ ما جاء عن حفص من طريق لم نذكره هنا فيه». (الإقناع241/1).

42–قال الدّاني: «واختلف عن قالون[1]...أنّه لم يُدغِم لام ﴿قُل﴾ في الراء نحو: ﴿وَقُل رَّبِّ﴾الإسراء/24»،وكذلك «عن قالون[2] في لام ﴿قُل﴾ »، ثم حكم فقال: «وسائر الرواة على الإدغام»[3].

باب ذكر أصول مفترقة من الإظهار والإدغام اختلفوا فيها وسكونها عارض

43– قال الدّاني: «عن اليَزِيدِي[4] عنه (أي عن أبي عمرو) كان يدغم الظّاء في التّاء، أي في ﴿أَوَعَظْتَ﴾فيكون تاءً واحدة مشدّدة مثل (وَعَدْتَ)..»، «قال أبو عمرو (أي الدّاني) فهذا يدلّ على أنّه كان يُدغِمها، ولا يُبقِي لها صوتاً فتنقلب لذلك تاءً خالصةً، وكذلك ....عن حمزة[5] »[6].

---

(1) سند هذه الرّواية عن(أبي عون عن الحلواني)،وهو في أسانيد الدّاني(293/1).وهو من طرق رواية الحروف.

(2) سند هذه الرّواية عن(محمّد بن مروان العثماني)،وهو في أسانيد الدّاني(293/1)، وهو من طرق رواية الحروف.

(3) (جامع البيان647/2)، قال ابن مجاهد: «إلا شيئاً رواه أبو عون بن عمرو ...أنّه لم يُدغِم والأشبه به الإدغام». (السّبعة/114). (التّقريب والبيان/41). قال ابن البَاذِش: «ما رُوي عن أبي سُلَيمان عن قالون ..قال: والعمل على الإدغام». (الإقناع 192/1). (إتحاف فضلاء البشر 128/1) وفيه: إذا التقى حرفان أوّلهما ساكن وجب إدغام الأوّل.

(4) سند هذه الرّواية عن(جعفر بن محمّد الأَدمي (في طبعة الجزائري /291 الآدمي) عن ابن سعدان)،وهو في أسانيد الدّاني(329/1)، وهو من طرق رواية الحروف.

(5) سند هذه الرّواية عن(ابن جبير عن أصحابه)،وهو في أسانيد الدّاني(381/1)، وقد سبق في (صفحة/155).

(6) (جامع البيان664/2)،(التّقريب والبيان/44). قلت: حكم عليها ابن البَاذِش فقال: «روى عبّاس عن أبي عمرو، وذكر عن ابن سعدان، وعن نصير بالإدغام، وإذهاب الصفة، =

44–قال الدّاني: «في قوله ﴿ أَلَمْ نَخْلُقكُّم ﴾المرسلات /20.. عن قالون[1] مظهرة القاف»، ثم حكم فقال: «وماحكيناه عن قالون غلط في الرّواية، وخطأ في العربيّة»[2].

باب ذكر مذاهبهم في الفتح والإمالة[3]

45–قال الدّاني: «كقوله:﴿ خَطَيَٰكُمْ ﴾البقرة/58، و﴿ خَطَيَٰهُم ﴾

= ثم قال وهو جائز..وقال أيضاً: إبقاء الصفة، وهو جائز حسن، ولكن أهل الأداء يأبون ذلك ولا يأخذون فيه إلا بالإظهار وكأنهم عدلوا عن الإدغام لما فيه من اللبس». (الإقناع187/1-188). (إتحاف فضلاء البشر 122/1،115)، وهي فيه عن ابن محيصن.

(1) سند هذه الرّواية عن(أبي علي بن حبيش الدّينوري أدآء عن إبراهيم بن حرب عن الحسن ابن مالك عن أحمد بن صالح)،وهو في أسانيد الدّاني(290/1) وأحمد بن صالح ، سبق في (صفحة/150).

(2) (جامع البيان665/2)،(التّقريب والبيان/45-47).قال ابن البَاذِش:«والإظهار لاختلاف الصفتين لأنّ القاف مجهورة مهموسة»، وقد ذكر عن الأهوازي إظهار القاف، وعن ابن مجاهد عن بعض الرواة عن نافع أنه لا عمل عليه لذهاب الجهر الذي في القاف، وأنّ ما يروى عن قالون لا يعوّل عليه، كما ذكر عن الأنطاكي أنّ من حكى الإظهار حكى غلطاً، كما ذكرأنّ النّقاش كان يظهرها، وأنّ ابن المعتمر نقل عنه ذلك، ثمّ قال لا يصحّ إظهار صوت القاف,والأخذ بالبيان ليس عليه عمل.(الإقناع 186/1). (النّشر299/1).وفيه: «أجمع رواة الإدغام عن أبي عمرو على إدغام القاف في الكاف».

(3) الفتح اصطلاحاً: فتح القارئ فاه بلفظ الحرف، والإمالة اصطلاحاً : تقريب الفتحة من الكسرة،والألف من الياء،والتقليل اصطلاحاً: النطق بالألف بحالة بين الفتح المتوسط، والإمالة المحضة.(الإضاءة في بيان أصول القراءة/28).

العنكبوت/12، و﴿ خَطَيَنَا ﴾طه/73، وما أشبهه، عن أبي عمر[1]عن الكِسَائِي أنّه أمال فتحة الطاء، والياء جميعاً في هذا الضّرب حيث وقع))[2].

46–قال الدّاني: ((في النور/21 ﴿ مَا زَكَىٰ مِنكُم ﴾ فروى قُتَيْبَة أنّه أماله لكونه في الرّسم ياء بلا اختلاف في شيء من المصاحف))، ((وكذلك رواه عنه– أي قُتَيْبَة–[3]،...وقد رويت إمالته عن أبي بكر[4] عن عاصم..

﴿ مَا زَكَىٰ مِنكُم ﴾ **مكسورة))[5]،وحكم فقال: ((وهي قراءته القديمة))[6].**

فصل في الأفعال العشرة

47–قال الدّاني: ((وأمال الكِسَائِي في رواية نُصَير عنه[7].. ﴿ وَإِذْ زَاغَتِ

---

(1) سند هذه الرّواية عن(عبد العزيز بن جعفرعن عبد الواحد بن عمر،عن أحمد بن فرح)،وهو في أسانيد الدّاني(383/1)، وذكره الدّاني عن شيخه أبالفتح، كما ذكره كذلك عن شيخه عبد العزيز عن أبي طاهر من طريق أبي عثمان الضرير، وليس هي طريق ابن فرح كما هنا.

(2) (جامع البيان693/2).(إتحاف فضلاء البشر254/1).وفيه: أنّ الألف الثانية من (خطايا) هي التي تمال.

(3) (جامع البيان696/2).

(4) سند هذه الرّواية عن(عبد العزيز بن جعفر المقرئ عن عبد الواحد بن عمر، عن عمر بن الحسين الشيباني،عن المنذر بن محمّد، عن هارون، عن أبي بكر عن عاصم))، وهذا السند ليس في أسانيد الدّاني عن أبي بكر(342/1فمابعدها)، ، قلت: وهارون هو ابن حاتم، أبو بشر الكوفي، وقد سبقت ترجمته في (صفحة/13) (الإمالة في القراءات واللّهَجات العربية/218)، وفيه أنّ تضعيف (هارون) هذا فيه ما يكفي لتضعيف روايته عن أبي بكر عن عاصم.وقد سبق في (/148).

(5) (جامع البيان696/2)،(التّقريب والبيان/138).

(6) (إتحاف فضلاء البشر250/1) وفيه: عدم إمالة﴿ مَا زَكَىٰ مِنكُم ﴾، قلت: وجه الإمالة: أنها لتدل على أنّ الألف قد صارت في حكم ما أصله الياء.(الكشف177/1).

(7) سند هذه الرّواية في أسانيد الدّاني(386/1).

ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾**الأحزاب/10، فأماله أيضاً**»، **ثم حكم فقال:** «**ولم يأت بإمالته به غيره**»[1]، و«**في قوله في ص/ 63** ﴿ أَمۡ زَاغَتۡ عَنۡهُمُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾ **إلا ما روي** [2] **عن سليم عن حمزة أنّه أماله**»، **وحكم فقال:** «**وليس بصحيح**»[3].

48– قال الدّاني: «**عن إسحاق**[4] **عن نافع** ﴿ بَلۡۜ رَانَ ﴾ **المطففين/14، بين الفتح، والكسر**» [5].

فصل في ذوات الراء

49–قال الدّاني: «**عن قالون**[6]..﴿ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ ﴾**البقرة/41بالإمالة**»[7].

50– قال الدّاني:«**عن أبي بكر**[8]﴿ وَيَقۡطَعَ دَابِرَ ﴾**الأنفال/7، بالإمالة**»[1].

---

(1) (جامع البيان2/713)، (التّقريب والبيان/135).

(2) سند هذه الرّواية عن(إبراهيم بن زَرْبي)، وهو في أسانيد الدّاني(1/379).

(3) (جامع البيان2/716). (السّبعة/141)، (الإقناع1/305). (إتحاف فضلاء البشر 1/279). وفيه: «وأجمعوا على استثناء (زاغت عنهم)،من إمالة الألف التي هي فعل ماض ثلاثي».

(4) سند هذه الرّواية عن(محمّد بن أحمد قال أنا ابن مجاهد قال حدّثني أحمد بن زهير عن خلف)، وهو في أسانيد الدّاني(1/286) .لكن لم يذكر فيه أحمد بن زهير عن خلف عنه كما ذكر هنا.

(5) (جامع البيان2/715)، (السّبعة/142) وفيه: «وقال خلف، وابن سعدان عن إسحاق عن نافع الرّاء بين الفتح، والكسر». (إتحاف فضلاء البشر 1/280، 435). وفيه : أنّ الإمالة لشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف، والفتح لغيرهم، قلت: وعليه فالإمالة بين الفتح، والكسر لنافع هنا شاذة.

(6) سند هذه الرّواية عن(أبي سُلَيمان)،وهو في أسانيد الدّاني(1/293)،وقد سبق في (صفحة/176).

(7) (جامع البيان2/726)،قال الدّاني: «ولا يستمر على قياسٍ واحدٍ يريد في الإمالة، والتّوسط»، وفي (المستنير لابن سوار/452) عن ابن فرح عن الكسائي، (المصباح (3/1044).

(8) سند هذه الرّواية عن (الشّمّوني عنه – أي الأعشى)،وهو في أسانيد الدّاني(1/348)، وقد سبق في (صفحة/178).

فصل في إمالة الألف قبل الراء المكسورة

51– قال الدّاني: «عن ابن ذكوان[2] عن ابن عامر ...بالإمالة و﴿ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴾ الأعراف/83»،وحكم فقال: «وهذا لا يُعرَف من طريق ابن ذكوان نصّاً، ولا أداء»[3].

52–قال الدّاني: «في البقرة ﴿ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ ﴾/102، و﴿ غَيْرَ مُضَآرٍّ ﴾ النساء/12، ﴿ بِضَآرِّهِمْ ﴾المجادلة/10، أمال هذه الثلاثة أبو عمرو[4]»، وحكم فقال:«وهذا نقضٌ لما حكاه اليَزِيدِي عنه»[5].

–«وقد جاء بالإمالة نصّاً عن أبي عمرو في قوله ﴿ غَيْرَ مُضَآرٍّ ﴾ النساء/12[6]»،ثم حكم فقال: «وبإخلاص الفتح قرأت ذلك من طريق

ﻫ) (جامع البيان729/2)،(المصباح 1048/3).

(2) سند هذه الرّواية عن(أهل أَصْبِهان عن الدّاجوني)، وهو في أسانيد الدّاني(336/1) لكنّه أسنده عن الصّوري ثم عن ابن ذكوان، والدّاجوني، عن أحمد بن نصر، ولم يذكر أهل (أَصْبِهان) في أسانيده.

(3) (جامع البيان733/2).

(4) سند هذه الرّواية عن(أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين عن موسى بن جرير عن أبي شعيب عن اليزيدي عنه)،وهو في أسانيد الدّاني(322/1)، وهو من طرق عرض القراءة، وإسناده صحيح.

(5) قال الدّاني معلّقاً على ماحكاه اليزيدي : «.. والرّاء التي تلي الألف في هذه المواضع هي (عين)، وحركتها لو ظهرت حركة بناء، لا حركة إعراب، إلا أنّها أسكنت للإدغام، وما كانت الرّاء فيه كذلك؛ فهو مُخلَص فتحه إتباعاً لما قرأ عليه من أئمته نحو (طَارِد)، قال أبو عمرو أي (الدّاني) وقد يصحّ الإمالة فيما تقدّم، ولا يخرج عن مذهب أبي عمرو، من وجهٍ لطيفٍ، وهو الرّاء التي هي (عين) لما ذهبت بالإدغام رأساً وارتفع اللّسان بها، وباللّام التي هي (لام) كارتفاعه بالحرف الواحد، صار المتّصل بالألف الممالة الرّاء المجرورة التي هي (لام)، فأُمِيلت لأجلها كما تمال بذلك في جميع القرآن». (جامع البيان 733/2).

(6) سند هذه الرّواية عن(عبيد بن معاذ عن أبيه)،وليس في أسانيد الدّاني عنه(318/1فمابعدها).

السُّوسي وغيره»[1].

فصل في إمالة الألف قبل حرف مكسور أو بعده

53– قال الدّاني: «عن أبي عمر[2]**عن الكِسَائِي، عن أبي بكر عن عاصم** ﴿ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ ﴾**في البقرة/41 بالإمالة»،**

و«عن أبي بكر[3] **عن عاصم..**﴿ وَأُخَرَ كَافِرَةٌ ﴾ **في آل عمران/13 بالإمالة»، ثم حكم فقال: «وأخلص الباقون فتح ذلك، وبه آخذ»**[4].

54– قال الدّاني: «عن خلاد[5] **عن سليم عن حمزة في** ﴿ ٱلنَّاسِ ﴾ **البقرة/8 لايَكْسِرُه الكسر الفاحش، ولا يَفْتَحُه الفتح الفاحش»، و«– عن أبي بكر**[6]**–** ﴿ ٱلنَّاسِ ﴾ **إذا كان في موضع خفضٍ بين الفتح، والكسر»**[7].

55– قال الدّاني: «قوله في الرعد ﴿ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ ﴾ /**13، اختلف عن أبي**

---

(1) (المصباح1053/3).

(2) سند هذه الرّواية عن(ابن فرح)،وهو في أسانيد الدّاني(383/1)، وقد سبق في (صفحة/184).

(3) سند هذه الرّواية عن (التّيمي عن الأعشى)، قلت:والتّيمي هذا ليس في أسانيد الدّاني(348/1،فمابعدها).لكنّ اسمه مذكور هنا في كتاب جامع البيان (745/2).

(4) (جامع البيان 736/2).قال ابن البَاذِش: «ولا خلاف في فتح ﴿ **أَوَّلَ كَافِرٍ** ﴾ إلاّ ما رَوى ابن فرح عن الدّوري عن اليزيدي عن أبي عمرو عن الكسائي أنّه أماله». (الإقناع 275/1).

(5) سند هذه الرّواية (وروى الحسن الرّازي عن محمّد بن عيسى)،قلت: هذا السّند في أسانيد الدّاني عن نصير عن الكسائي(386/1).

(6) سند هذه الرّواية عن (النّقار عن الخيّاط عن الشّمّوني عن الأعشى)،وهو في أسانيد الدّاني(348/1)، وقد سبق في (صفحة/169).

(7) (جامع البيان737/2).(إتحاف فضلاء البشر282/1)وفيه:كلمة﴿**ٱلنَّاسِ**﴾ تمال في حال الجرّ للدّوري.

بكر[1]عن عاصم في إمالة فتحة الحاء، والألف بعدها، ...﴿ شَدِيدُ ٱلۡحَالِ ﴾ **مكسورة الحاء))، ثم حكم فقال: ((وقرأت الجماعة بإخلاص فتحها))[2].**

فصل في إمالات الأعشى عن أبي بكر

56–قال الدّاني: ((ورُوِي عن أبي بكر[3] حروفٌ من الإمالة))، وحكم فقال: (انفرد بها[4]))).

– ((فمن ذلك أنّه أمال ﴿ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ ﴾ في البقرة/ 41، و﴿ وَأُخۡرَىٰ كَافِرَةٌ ﴾في آل عمران/ 13، وتابعة على إمالة الأوّل عن أبي عمر[5] عنه))[6].

(1) سند هذه الرّواية عن(الفارسي، قال نا عبد الواحد بن عمر ،قال أنا ابن حاتم، قال نا هارون، قال أنا أبوبكر عن عاصم)،وليس في أسانيد الدّاني(342/1 فمابعدها). وقد سبق في (صفحة/148).

(2) (جامع البيان743/2).

(3) سند هذه الرّواية عن(الشّمّوني عن الأعشى عن أبي بكر من غير رواية النّقار عن الخيّاط)، وهو في أسانيد الدّاني(348/1)،وقوله غير طريق النّقار،أي طريق (محمّد بن محمّد الضّحاك،وأحمد بن محمّد بن سعيد).وقد سبق في (صفحة/169).

(4) قلت: الانفراد،لغة الشذوذ، وبين الانفراد والشذوذ في القراءات عموم وخصوص من وجه، فالشذوذ في اللغة يدلّ على الانفراد والمفارقة،ويدل على الوحدة أو التّوحد،وهما قريبان في المعنى اللغوي، واصطلاحاً: (ما يعزى من أوجه القراءات إلى قارئ واحد من الأئمة أو أحد رواتهم أو أحد طرقهم،ومنها ماهو في عداد المتواتر،ويعبّر عنها بالتفرد،والانفراد،والأفراد) .(معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات/32)،((أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات/133).

(5) سند هذه الرّواية عن(الكسائي من رواية ابن فرح)، وهو في أسانيد الدّاني(338/1)، وهو من طرق عرض القراءة،وإسناده صحيح.وقد سبق في (صفحة/180).

(6) (جامع البيان745/2)،(المستنير/416)،(المصباح 1047/3 وفيه عن شعبة). (إتحاف فضلاء البشر281/1).

– ((**وأمال** ﴿ ٱلْكِتَبُ ﴾ ﴿ ٱلْحِسَابِ ﴾ ﴿ ٱلْعَذَابِ ﴾))، و((**تابعه على إمالة** ﴿ ٱلْكِتَبُ ﴾ ،و﴿ ٱلْحِسَابِ ﴾ **في موضع الجر خاصّة الكِسَائِي من رواية قُتَيْبَة[1] عنه**))، ((**وأمال** ﴿ بِٱلْعِبَادِ ﴾ و﴿ رَبَّنِيَّ ﴾ **في موضع الجرّ حيث وقع**... و﴿ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ ﴾ ، **في التوبة/34، أمال الحرفين جميعاً،وأمال** ﴿ دَآبِرَةُ ٱلسَّوْءِ ﴾ **حيث وقع**، و﴿ بَادِيَ ٱلرَّأْيِ ﴾، و﴿ سَمِرًا تَهْجُرُونَ ﴾، و﴿ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾،**وقياسه نظائره،وأمال** ﴿ هُنَالِكَ ﴾))،**وقال أيضاً**: ((**عن أبي بكر[2] أنّه أمال** ﴿ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ ﴾ و﴿ بِٱلْعِبَادِ ﴾ و ﴿ ٱلْحِسَابِ ﴾ و﴿ ٱلْكِتَبُ ﴾.. و﴿ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ ﴾)) [3].

و((**–عن قالون[4]– التّاء من** ﴿ ٱلْكِتَبُ ﴾ **مفتوحة، وسطاً من ذلك**))، و((**عن قالون[5]** ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ **الذّال لا مكسورة، ولا مفتوحة، وسطاً من ذلك، وقال عن وَرْش، وقالون** ﴿ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا ﴾ .. **لا مفتوحة، ولا مكسورة وسطاً من ذلك**)).

–((**وقال [6]عن وَرْش عن نافع** : و﴿ وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا ﴾ ..**بالإمالة، وقياس ذلك** ﴿ بِغَايَتِنَا ﴾، و﴿ وَٱللَّهِ رَبِّنَا ﴾،...و﴿ وَلِإِخْوَٰنِنَا ﴾، و﴿ بِغَايَتِنَا ﴾، **وما أشبهه**))، **ثم حكم فقال:**

(1) سند هذه الرّواية في أسانيد الدّاني(388/1)، وهو من طرق رواية الحروف، وإسناده صحيح. (جامع البيان745/2).

(2) سند هذه الرّواية عن(محمّد بن التّيمي عن الأعشى)،وليس في أسانيد الدّاني.وقد سبق في (صفحة/184).

(3) (جامع البيان745/2، 746).قلت: هذه المواضع توجد أسماء سورها، وأرقام آياتها في الكتاب المطبوع.

(4) سند هذه الرّواية عن (أحمد بن صالح) وهو في أسانيد الدّاني(290/1).وقد سبق في(صفحة/150).

(5) سند هذه الرّواية كالسّابقة.

(6) سند هذه الرّواية عن(أحمد بن صالح)وهو كالسّابق.

«**وقرأت جميع ذلك للجماعة من جميع الطّرق بإخلاص الفتح** »[1].

(1) (جامع البيان746/2)،(المصباح1126/3-1129).(إتحاف فضلاء البشر281/1).

فصل في إمالات نُصَير عن الكِسَائِي

57– قال الدّاني: ((وروى أيضاً نُصَير عن الكِسَائِي في كتابه[1] الذي جمع فيه حروفه، وروته الجماعة عنه أنّه أمال حروفاً))، قال: ((وهو قوله ﴿ فِرَٰشًا ﴾ و﴿ بِنَآءً ﴾ و ﴿ ٱلدِّمَآءَ ﴾ و﴿ دِمَآءَكُمۡ ﴾ و﴿ وَلَا دِمَآؤُهَا ﴾ ، و﴿ مِنۢ بَقۡلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ﴾ ﴿ مِّن فَوۡقِهَا ﴾ ﴿ مِنۢ بَقۡلِهَا ﴾ و ﴿ مِن تَحۡتِهَا ﴾ و﴿ مِنۡ أَنۡبَآئِهَا ﴾و ﴿ فِيٓ أُمِّهَا ﴾ و﴿ فِي جِيدِهَا ﴾ و﴿ حَتَّىٰٓ ﴾ ،و﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ﴾، وكذلك روى قُتَيْبَة عن الكِسَائِي فيهما كرواية نُصَير سواء))، وحكم فقال: ((لم يُتابِعه على روايتها عنه أحد من أصحابه))[2].

– ((وأمال ..﴿ فَلَمَّا رَأَتۡهُ ﴾ ، ﴿ مِّن قَطِرَانٍ ﴾ ، ﴿ رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ ﴾ ، ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ ﴾، وفي المسد ﴿ جِيدِهَا ﴾ وفي الناس ﴿ ٱلۡخَنَّاسِ ﴾ ..أمال في هذه المواضع كلّها الألف، وفتحة الحرف الذي قبلها إمالة بين بين من غير إشباع))،

–((وكذلك....عن الكِسَائِي[3] أنّ إمالته متوسطة، وأنّها دون إمالة حمزة))، ثم حكم فقال: ((وقرأت أنا لنُصَير بإخلاص الفتح في جميع ماتقدّم من هذه الحروف التي انفرد بروايتها، إلا قوله: ﴿ حَتَّىٰٓ ﴾ حيث وقع ..عن نُصَير[4] بالإمالة الخالصة،..والأوّل أختار لورود النّص وأخذ عامّة أهل الأداء بذلك في مذهبه))[5]،

(1) هذا الكتاب– أي كتاب نصير– ليس له ذكر في أسانيد الدّاني(386/1).

(2) (جامع البيان747/2)،(التّقريب والبيان/152،فما بعدها).

(3) سنده هذه الرّواية عن(أبي عبيد، وابن جبير، وقتيبة)، وليس أيّ منهم في أسانيد الدّاني عنه(388/1).وقد سبق ذكر أبي عبيد في(صفحة/32)، وسبق ابن جبير في (صفحة/155).

(4) سنده هذه الرّواية (عن أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين بإسناده)، وهوليس في أسانيد الدّاني(388/1).

(5) (جامع البيان747/2).وفي (إتحاف فضلاء البشر أنّ (حتى)لا تُمال بحال. (/250).

– ((**وقد تابع نُصَيراً على الإمالة في قوله** ﴿ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ ﴾ **قُتَيْبَة**))[1].

فصل في إمالات قُتَيْبَة عن الكِسَائِي

58– قال الدّاني: ((وروى قُتَيْبَة[2] عن الكِسَائِي في كتابه الذي دوّن فيه حروفه إمالة أشياء))،وحكم فقال: ((انفرد بها عنه....وترك المبالغة في الإمالة هي قراءة الكِسَائِي القديمة ثم رجع بعد ذلك إلى مذهب حمزة، وبذلك قرأت له من جميع الطّرق، وعلى ذلك عامّة أهل الأداء الآخذين بمذهبه))[3].

ثم قال: ((منها ما يطرد ويكثر دوره، ومنها ما لا يطرد، ويفترق في السور.. فأمّا المطرد من ذلك...﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ ﴾، **و**﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ ، **و**﴿ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴾ ، **و**﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ ﴾ **وما أشبهه، وكلّ جمع كان بالياء والنّون في موضع جر كقوله** ﴿ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾، **و**﴿ مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾ ﴿ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ ﴿ مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ ، ﴿ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴾ ﴿ بِخَٰرِجِينَ ﴾ ﴿ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾ ﴿ وَٱلْمَسَٰكِينِ ﴾ ﴿ فِى ٱلْغَٰبِرِينَ ﴾ ﴿ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾ ﴿ وَٱلْغَٰرِمِينَ ﴾ ﴿ بِحَٰمِلِينَ ﴾ ﴿ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ **وما أشبهه، وسواء ولي الألف الممالة حرف استعلاء، أو غيره من سائر الحروف،** ﴿ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ **و**﴿ بِكِتَٰبٍ ﴾ ﴿ ٱلْحِسَابِ ﴾ **و**﴿ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ **إذا كان في موضع جر لا غير، و**﴿ ٱلْوَٰلِدَيْنِ ﴾ ﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ ﴾ ﴿ بِوَٰلِدَيْهِ ﴾ **حيث وقع،و**﴿ فَٰعِلِينَ ﴾ ﴿ بِحَٰمِلِينَ ﴾ ﴿ لَٰعِبِينَ ﴾ **و**﴿ وَلِلرِّجَالِ ﴾، **و**﴿ ٱلنِّسَآءِ ﴾ **في موضع جر حيث ورد، و**﴿ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ ﴾ ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ ﴾ ﴿ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ ﴾ ﴿ فِى ٱلنِّسَآءِ ﴾، **ومأشبهه و**﴿ ٱلْجَاهِلُ ﴾، **و**﴿ ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾ **في موضع الرّفع، وفي**﴿ فِى ٱلْأَرْحَامِ ﴾ ﴿ وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ ﴾ **إذا كان في موضع جر،**﴿ بِٱلْوَادِ ﴾ ﴿ بِوَادٍ ﴾ ، **و**﴿ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ ﴾ ﴿ وَادِيًا ﴾، **وما أشبهه من لفظه**

(1) (جامع البيان2/747 ، 748).

(2) هذا الكتاب –أي كتاب قتيبة–ليس في أسانيد الدّاني(1/388).

(3) (جامع البيان2/748 ، 750)،(التّقريب والبيان /142، 147).

حيث وقع، وأمّا مالايطرد ..فقوله: ﴿ إِنَّا لِلَّهِ ﴾ **دون** ﴿ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ﴾ ﴿ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِ ﴾ ﴿ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٍ ﴾ ﴿ فِي ٱلۡمِحۡرَابِ ﴾ ﴿ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ مِنَ ٱلۡمِحۡرَابِ ﴾ ﴿ فِي قِرۡطَاسٖ ﴾ ﴿ بِخَارِجٖ مِّنۡهَا ﴾ ،﴿ وَقَالُواْ مَهۡمَا ﴾ ﴿ مِنۡ أَطۡرَافِهَا ﴾ ﴿ هَٰذَا ٱلۡبَلَدَ ءَامِنًا ﴾،و﴿ وَلِيَ فِيهَا مَغَارِبُ ﴾ ، و﴿ مِنۡ أَسَاوِرَ ﴾ ﴿ وَٱلۡبَادِ ﴾ ﴿ ٱلۡجِيَادُ ﴾ ﴿ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي ﴾ ﴿ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ ﴾ ﴿ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٖ ﴾ ﴿ مِنۡ أَسَاوِرَ ﴾، ﴿ فِي ٱلۡأَصۡفَادِ ﴾ ﴿ مِّنَ ٱلۡأَحۡزَابِ ﴾ ﴿ أَوۡ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ ﴾ ﴿ فَٱلۡجَرِيَٰتِ ﴾ ﴿ فَنِعۡمَ ٱلۡمَٰهِدُونَ ﴾ ﴿ فَٰكِهِينَ ﴾ ﴿ بِفَٰكِهَةٖ ﴾ ﴿ سَٰمِدُونَ ﴾ ﴿ بِحُسۡبَانٖ ﴾ ﴿ ٱلۡأَكۡمَامِ ﴾ ﴿ وَبَيۡنَ حَمِيمٍ ءَانٖ ﴾ ﴿ وَجَنَى ٱلۡجَنَّتَيۡنِ دَانٖ ﴾ ﴿ وَفَٰكِهَةٖ ﴾ ﴿ ٱلۡحَوَارِيُّونَ ﴾ ﴿ بِٱلۡقَارِعَةِ ﴾ ﴿ عَانِيَةٖ ﴾ ﴿ أَمۡشَاجٖ ﴾ ﴿ إِمَّا شَاكِرًا ﴾ ﴿ فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٖ ﴾ ﴿ وَلَيَالٍ عَشۡرٖ ﴾ ﴿ وَوَالِدٖ ﴾ ﴿ رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ ﴾ ﴿ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ ﴾ **أمال هذه الألفات كلّها،وماقبلها إمالةً غير مشبعة، وقد ترجم قُتَيْبَة عن بعضها بالكسر، وعن بعضها بإشمام الكسر**))[1].

و((**أنّ قُتَيْبَة[2]روى عن الكِسَائِي أنّه يميل كلّ حرف وقعت بعده ألفٌ ساكنةٌ قبل حرف مكسور من كلمة مجرورةٍ متصرّفةٍ، وغير متصرّفةٍ في جميع القرآن، ما كانت العربيّة حاكمة بجواز الإمالة فيها ... وقال: وكان يميل** ﴿ ءَامِنًا ﴾ ﴿ ءَامِنَةً ﴾، **و**﴿ ءَانِفًا ﴾ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ﴾ ،﴿ إِنَّا لِلَّهِ ﴾،**و**﴿ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ ﴾ **في السجدة خاصّة، وأشمّ الشّين من قوله** ﴿ شَاكِرٌ ﴾ **الكسر، وبكسر الياء من** ﴿ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ **كسراً خفيفاً**))[3]،

و((**عن أبي عمرو**﴿ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ ﴾**البقرة/35،الهاء بين الفتح والكسر**))،

---

(1) (إتحاف فضلاء البشر281/1).

(2) سند هذه الرّواية عن (أبي بكر محمّد عبد الله بن أَشْتَة عن قراءته)، وليس في أسانيد الدّاني (388/1).

(3) سند هذه الرّواية عن(خلف بن إبراهيم المقرئ عن ابن أَشْتَة بإسناده عن قتيبة))، وليس في أسانيد الدّاني(750/1). وفي(التّقريب والبيان عن قتيبة/147)،(إتحاف فضلاء البشر 281/1).

وحكم فقال: «وبإخلاص فتحها..قرأت للجماعة»[1].

باب ذكر مذهب الكِسَائِي والأعشى عن أبي بكر عن عاصم في إمالة هاء التّأنيث، وما قبلها عند الوقف

59– قال الدّاني: «عن خلاّد[2] عن سليم عن حمزة الوقف على هاء الوقف بالإمالة»[3]، ثم حكم فقال: «وذلك خطأٌ من مُنْتَحِلِه، وغلطٌ من قائله»[4].

---

(1) سند هذه الرّواية عن(ابن سعدان)،وهو في أسانيد الدّاني(جامع البيان751/2)،وقد سبق في (صفحة/156).

(2) سند هذه الرّواية عن(محمّد بن عيسى الأَصْبِهَاني أَداءً عن خلاّد)،وليس في أسانيد الدّاني عنه(376/1)،وهو مذكور في طرق نصير عن الكسائي.

(3) قال الدّاني: «وقد بلغني أنّ قوماً من أهل الأداء، منهم (أبو مُزَاحِم الخَاقَانِي) وغيره، يجرونها (أي هاء السّكت)مُجْرَى هاء التّأنيث فيُمِيلُونها، وما قبلها في الوقف من حيث شاركتها في السّكون في لزوم موضع التّغيير،وهو الطّرف».

قلت: (أبو مُزَاحِم الخَاقَانِي): هو موسى بن عبيد الله بن خاقان، إمام مقرئ.(ت325هـ).(غاية النّهاية321/2،320).

(4) قال الدّاني:«وقد كان ابن مجاهد بَلَغَه ذلك عن قومٍ؛ فأنكره أشدّ النكير، وقال فيه أَبْلَغ قَوْل».(جامع البيان769/2 –771)،قال الدّاني أيضاً: «ولا أعلم خلافاً بين جِلّة أهل الآدَاء..في فتح هاء السّكت وما قبلها عند الوقف في مذهب الكسائي والأعشى... لمفارقتها هاء التّأنيث في السّبب الذي لأجله أُمِيلَت، وهو شبهها بألف التّأنيث في الدّلاَلَة عليه».(/769). وفي (التّقريب والبيان) عن خلاّد عن سُلَيم عن حمزة وقال: «وهي من شواذّ الرّوايات».(/147).قال ابن البَاذِش: «وقد أدخل أبو مُزَاحِم في هذا الباب إمالة هاء السّكت ..وبه قرأت من طريقه..وقال عن الخُزَاعِي عن الشّذَائي: سمعت ابن المُنَادِي يقول: والإمالة جائزةٌ ، ثمّ قال ابن البَاذِش: وهذا عندي مثل (طَلَبْنَا) في الشّذوذ ». (الإقناع320/1). (إتحاف فضلاء البشر291/1) وفيه: ما ضارع هاء التّأنيث لفظا كهاء السّكت، لا يمال.

(باب ذكر مذهب وَرْش عن نافع في إمالة الراء يسيراً وإخلاص فتحها)

60- قال الدّاني:((عن وَرْش[1]ترقيق الرّاء في قوله ﴿ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ ﴾ البقرة/102حيث وقع من أجل جرة الهمزة))،

وحكم فقال: ((وتفخيمها أقيس لأجل الفتحة قبلها، وبه قرأت))[2].

باب ذكر اللامات ومذهب وَرْش وغيره من الرواة عن أئمّة القراءة في ترقيقهن وتغليظهن[3]

فصل في لام فواتح السور

61- قال الدّاني : ((وقال عن سليم عن حمزة كان يقرأ ﴿ الٓر ﴾ بتفخيم اللاّم، ويملأ بها الفم تفخيماً حسناً، ولا يغلّظ اللاّم))[4].

---

(1)سند هذه الرّواية عن(محمّد بن علي، وجماعة من أهل الأداء من أصحاب هلال، وغيره يَرْوُون عن قرَّائِهم))،وهو في أسانيد الدّاني(296/1)، من طرق رواية الحروف،وإسناده صحيح.

(2) (جامع البيان784/2). وقال ابن البَاذِش: ((استثنى الأَذْفُوي لورش ﴿ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ ﴾ في الموضعين فرقّق، والوجه التّفخيم كالجماعة، وبه الأَخْذ)). (الإقناع 326/1).وقال في النّشر: ((وقياس ترقيقه ترقيق (الضّرر) قال: ولا أعلم أحداً من أهل الأداء روى ترقيقه)) (303/1)،(إتحاف فضلاء البشر296/1 ،299).وفيه: أجمع القراء على تفخيمها إذا توسطت بعد فتح.

(3) التّرقيق اصطلاحاً: نُحُول يدخل على جسم الحرف فَلَا يَمْلأ صَدَاه الفم، و(التّفخيم) اصطلاحاً: سِمَن يدخل على جسم الحرف فيمتلئ الفم بصداه. و(التّغليظ) مُرَادِف له، وقد اصطلح على استعمال (التّغليظ) في اللاّم.(الإضاءة في بيان أصول القراءة/30).

(4) (جامع البيان792/2).(التّقريب والبيان/165).

قال ابن البَاذِش: ((قال ابن جبير في مختصره عن سُلَيم عن حمزة كان يقرأ ﴿ الٓر ﴾ يفخم اللاّم، ويملأ بها الفم تفخيماً حسناً))ثم قال: ((وقال الرّازي عن الخيّاط عن الشّمّوني عن الأعشى عن أبي بكر ﴿ الٓر ﴾ يغلظ اللاّم)).(الإقناع345/1).

– ((عن أبي بكر[1] عن عاصم أنّه يغلّظ التّفخيم في اللاّم في كلّ القرآن[2]، وعن أبي بكر[3] عن عاصم أنه كان يغلّظ التّفخيم في اللاّم في كلّ القرآن))، ثم حكم فقال: ((وقرأت هذا الباب كلّه للجماعة من جميع الطّرق بترقيق اللاّم حيث وقع)) [4].

–((عن أبي بكر[5] عن عاصم أنّه كان يفخّم اللاّم، وكأنّه يغلّظها في ﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ في جميع القرآن،ثم حكم فقال: ((لم يَرْوِ ذلك أحدٌ غيره)) [6].

باب ذكر مذاهبهم في الوقف على مرسوم الخط، وبيان ما اختلفوا فيه من ذلك

الفصل الخامس في قوله ذات بهجة، ولات، واللات

62– قال الدّاني: ((عن حفص[7] ﴿وَّلَاتَ حِينَ﴾ التّاء متّصلة بالحاء، فهذا يدلّ

---

(1) سند هذه الرّواية عن(الكسائي)،وهو في أسانيد الدّاني(342/1)، وقد سبق في (صفحة/165).

(2) سند هذه الرّواية عن(ابن جبير عنهم في مختصره)، قلت: مختصره هو اسم كتابه،وهو ليس في أسانيد الدّاني(342/1). وقد سبق في (صفحة/155).

(3) سند هذه الرّواية عن(الحسن بن أبي مهران عن الخيّاط عن الشّمّوني عن الأعشى)، ولم يذكر الحسن بن أبي مهران هذا في أسانيد الدّاني عنه (348/1). وقد سبق في (صفحة/169).

(4) تقدّم الكلام عليه في الموضع السّابق.

(5) سند هذه الرّواية عن(ابن جبير عن الكسائي– عن أبي بكر–) وقد سبق في (صفحة/20).

(6) (جامع البيان793/2).(النّشر لابن الجزري 111/2)،(إتحاف فضلاء البشر307/1).

(7) سند هذه الرّواية عن (عبد العزيز بن جعفر،عن عبد الواحد بن عمر، عن أحمد بن محمّد ابن غزوان،عن أبي طاهر، قال: ورأيت في كتاب الخزّاز عن هبيرة)، قلت: كتاب الخزّاز، لم يذكره =

على أنّه يقف على (وَلَا)..هو في المصاحف الجُدُدِ، والعُتُق بقطع التّاء من (حِين)»، ثم حكم فقال: «قال أبوعمرو وهذا مذهب أئمّة القراءة، وعليه العمل»[1].

الفصل السابع في قوله بهادي العمي في النمل

63–قال الدّاني:«عن هشام عن ابن عامر[2] ﴿ بِهَٰدِى ﴾بالتّنوين،و﴿ ٱلْعُمْىِ ﴾ النمل/81، بالنصب»، ثم حكم فقال: «ولم يَرْوِ ذلك غيره»[3].

64– قال الدّاني: «عن قنبل[4] أنّه أثبت الواو في الوقف في الأربعة[1]»،ثم حكم

= الدّاني في أسانيده، وبقية السند في أسانيده (365/1)، وهو من طرق رواية الحروف، وأبوطاهر سبق في (صفحة/156).

(1) (جامع البيان805/2).ومحلّ الشذوذ هنا هو الوقف على (ولا)،ووصل (التاء بالحاء)؛ فتصبح (تحين)، قال ابن الجزري: «وأمّا و﴿وَّلَاتَ حِينَ﴾ فإنّ تاءها مفصولة من(حِين) في مصاحف الأمصار السّبعة»، وقال أيضاً: «وعن أبي عبيد أنّه يقف على (لَا)،والابتداء بـ(تَحِين)..»، ثم قال: «مع أَنّي رأيتها مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام ..(لَا)مقطوعة، والتّاء موصولة بـ(تَحِين)، وتتبّعت فيه ماذكره أبو عُبيد فرأيته كذلك». النشر(132/2، 150، 151). (إتحاف فضلاء البشر322/1) وفيه: الوقف عليها للكسائي بالهاء، والباقون بالتاء.

(2) سند هذه الرّواية عن «إبراهيم بن عبّاد»، وهو في أسانيد الدّاني(339/1)،وهو من طرق عرض القراءة،وإسناده صحيح.

(3) (جامع البيان 807/2)، وفي (إملاء ما منّ به الرّحمن: بالتّنوين والنّصب على إعمال اسم الفاعل). (/175)، (إتحاف فضلاء البشر325/1)، وفيه: أنّه لا خلاف في الوقف على موضع (النّمل) بالياء في القراءتين، موافقة للرّسم، وأنّ كلمة ﴿ بِهَٰدِى ﴾ في النمل إذا قُرِئت (تَهْدِي) فالوقف عليها يكون بالياء،موافقة للرّسم.
وفي معجم القراءات (557/6) عن أبي حَيْوة، ويحي بن الحارث، والمطّوعي، والسّلمي عن الأخفش عن ابن ذكوان عن ابن عامر، وقد أجاز هذا الوجه الزّجاج، وذكر أنّه لم يَقْرَأْ بِه.

(4) سند الرّواية عن (أبي بكر محمّد بن موسى الزّينبي عن أبي ربيعة..)،وهو في أسانيد الدّاني(306/1)، وطريق أبي ربيعة من طرق رواية الحروف،وإسنادها صحيح،وطريق الزّينبي من طرق عرض القراءة وإسنادها كذلك صحيح. وقد سبق في (صفحة/159).

فقال: «....هذا كلّه غَيرُ مَوثُوقٍ بروايته فيه...، وذلك القول عندنا»[2].

الفصل الرابع عشر في قوله – في ما– وأخواتها

65– قال الدّاني: «﴿ أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ ﴾**الزمر/9**،و﴿ أَمَّنْ هَـٰذَا ٱلَّذِى ﴾ **الملك/20، في الحرفين الوقف على ميم (أَمْ)»، وحكم فقال: «قال أبو عمرو: وهذه المواضع في الرّسم موصولة من غير نُونٍ، ولا مِيمٍ، وأصلها في العربيّة الانفصال على ما ذهب الكِسَائِي إليه فيها»**[3].

---

(1) أي أربعة مواضع هي﴿ وَيَدْعُ ٱلْإِنسَـٰنُ ﴾ الإسراء/11، ﴿ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَـٰطِلَ ﴾ الشورى/24، و﴿ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ ﴾ القمر/6و﴿ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾ العلق/18.

(2) قلت: حكاه الدّاني هنا : (عن عبد العزيز بن جعفر عن أبي طاهرعن أبي ربيعة)، (جامع البيان812/2). وأبو طاهر سبق في (صفحة/21).وفي الإقناع: (أنّ ابن كثير لا يلتزم من رعاية مرسوم الخطّ ما الْتَزم سائر القرّاء)،ثم قال : «لكنّ الذي يُسْتَحْسَن له –أي ابن كثير– أهل الأَدَاء اتّباع الخطّ كسائر القرّاء، ما لم يرد فيه شيء، فأمّا ما أتت فيه عنه، أو عنهم رواية التزم، ولم يتعدّ، وقد جاء عنه، وعن سائر القرّاء الذين حكينا عنهم رعاية الخطّ مخالفة في مواضع»،وقال أيضاً: «وأخذ أهل الأداء بالحذف في ذلك كلّه ..ولم يلتفتوا لعلّة حكاية الزّينبي إيثاراً لاتّباع الخطّ». (523/1،516)، (إتحاف فضلاء البشر329/1) وفيه: الوقف عليه بغير واو. قلت: ولم يذكر ابن الجزري هذا الموضع في متن الطّيبة(/326)، وجاء في (البدور الزاهرة /286) أنّه يوقف بغير واو».

(3) (جامع البيان822/2).(شرح الطّيبة لابن النّاظم143)، وفيه: وأجمع علماؤنا على لزوم اتباع مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه فيوقف على الكلمة كما رُسمت خطّاً باعتبار الأواخر من الإبدال، والحذف، والإثبات وغير ذلك من قطعٍ، ووصلٍ، فما كتبت من كلمتين موصولتين، لم يُوقَف على الثّانية منهما، وما كُتِبت مفصولة جاز على كلّ منهما. (إتحاف فضلاء البشر329/1) وفيه: أنّ (مَا) الاستفهامية إذا دخل عليها أحد حروف =

66–قال الدّاني: «كان عيسى بن عمر[1] يَجْعَلُهما ﴿ كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ ﴾ حرفين، قال: وأحسب قراءة حمزة كذلك»، ثم حكم فقال: «قال: أبو عمرو: ولا أعلم أحداً روى ذلك[2] ... وأهل الأداء على خلافه»[3].

67–قال الدّاني:«كان ابن كثير يقف على قوله ﴿ وَلَا يَأْتَلِ ﴾في النّور/22، و(لاَ يَأْتَلِهْ) بالهاء»[4]، ثم حكم فقال: «لم يَرْوِ هذا عن ابن كثير غيره..»[1].

= الجرّ نحو(لم،وبم،وفيم،وعم، وأم) مع (ما) نحو (أما اشتملت) فكلّه موصول في جميع القرآن.

(1) قلت: (عيسى بن عمر) هذا ليس في أسانيد الدّاني، وهناك (عيسى بن عمر الهمداني) مقرئ الكوفة بعد حمزة (ت156هـ)،وهناك أيضاً (عيسى بن عمر الثّقفي النّحوي)، له اختيار في القراءة على مذاهب العربيّة يُفَارِق فيه قراءة العامّة، والاحتمال الثّاني أَقْوى، لكون الدّاني حكى ما رواه عن أبي عبيد، وفي (غاية النّهاية) نقل ابن الجزري عن أبي عبيد أنّه كان من قراء البصرة.(غاية النّهاية1/613،612).

(2) قاله الداني (عن حمزة، إلّا عبد الله بن صالح العِجْلِي)، قلت: ورواية عبد الله بن صالح عن حمزة ليست من روايات (جامع البيان).وترجمته موجودةفي (غاية النّهاية1/423).

(3)سند هذه الرّواية عن(الخَاقَاني،عن أحمد بن محمّد المكّي،عن علي بن عبد العزيز، عن أبي عُبَيد».وليس في أسانيد الدّاني(1/823)، قلت: أبوعبيد سبق في (صفحة/162). (جامع البيان2/822)، (إتحاف فضلاء البشر 1/329) وفيه: ﴿كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ كلّه موصول، والوقف يكون على آخر الثانية. قال في النّشر: «وقد روى الأعمش عن أبي بكر عن عاصم ﴿كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾حرفاً واحداً ،وروى سورة عن الكسائي حرفاً مثل قولك: (ضَرَبُوهُم)، ثم قال ابن الجزري: «قلت: وهذا من الدّاني حكاية اتّفاق من أهل الأداء على ما ذكرنا (أي من جعلهما موصولتين»)، ثمّ قال: «وهذا معنى قول (الجَعْبَرِي) في المنفصلتين وقف على آخر كلّ منهما، وفي المتّصلتين وقف آخر الثّانية». (النّشر 2/156).

(4) سند الرّواية عن(ابن جعفر ،عن أبي طاهر،عن الحسن بن محمّد المهلّبي، عن محمّد بن بسّام، عن الحُلْوَانِي،عن أحمد بن محمّد القوّاس،»،وليس في أسانيد الدّاني في الكتاب (1/305).

(1) (جامع البيان824/2). (إتحاف فضلاء البشر 323/1-324، 295/2) قلت:وليس فيه: ذكر هذا الوقف على هذا الموضع،وعليه فهوشاذ.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتّوصيات:

أولاً النتائج: – أنّ الشواذّ المرويّة عن القراء السّبعة في (أبواب الأصول) حظيت بعناية العلماء، روايةً ودرايةً، بقصد تمييز (المتواتر من الشّاذ)، وقد ذكر الحافظ الدّاني في جامع البيان أكثر من (سبعين) مسألة شاذة في (سبعة عشر) باباً، مروية عن القراء السّبعة، ورواتهم المعروفين، (كـوَرْش، والدوري)، وغير المعروفين (كشُجَاع، ونُصَير)، وأورد أسانيدها الضعيفة،أو الصحيحة التي عَلِم خروجها عن أسانيد الكتاب،كما نبه على خروجها كذلك عن الرّسم، أو العربيّة.

– أنّ (الحافظ أبا عمرو الدّاني) بذل جهده فحفظ لنا هذه المسائل رواية ودراية، دون أن يكون ذلك طعناً في أحد من القراء السّبعة، أو رواتهم.

– أنّه سهّل لنا من خلال ما قام به معرفة ظواهر لغوية وصوتية في اللغة العربية وهي في نظري لا تزال تحتاج إلى جهود علمية من قبل الباحثين لتبيين مفارقة هذه القراءات، للقاعدة اللغوية.

التوصيات: –أهمية مراجعة كتاب جامع البيان، وضرورة إعادة تصويب أخطاء المحقّقين الطّباعية في المحقّق منه، وطباعة الكتاب مرة أخرى، خاصة (طبعة الشارقة)،فهي تحقيق أكاديمي، وقد اشتمل على أخطاء مطبعية كثيرة[1] .

– العمل على استخراج الشّواذ الواردة في قسم الفرش من كتاب (جامع البيان)خاصة وأنّه من المصادر الأصيلة.

– مطالبة محققي كتب القراءات القديمة ببيان القراءات الشّاذة أثناء تحقيقهم لها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(1) قد تقدم الكلام عليه في صفحة (/139) من هذا البحث.

فهرس المراجع

– القرآن الكريم مصحف المدينة النبوية،مجمع الملك فهد،رواية حفص.

–إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع العشر،لأحمد الدمياطي،تصحيح، وتعليق علي محمد الضباع،دار الندوة،بيروت.

– إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع العشر،لأحمد الدمياطي،حققه وعلق عليه شعبان محمد إسماعيل،ط1، 1407هـ،عالم الكتب،بيروت.

– الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي،تقديم وتعليق مصطفى ديب البغا،ط2، 1414هـ،دار ابن كثير،دمشق،بيروت،دار العلوم الإنسانيةدمشق.

– أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات لأحمد بن عمر الأسقاطي،دراسة وتحقيق أمين محمد أحمد الشيخ،ط1، 1429هـ، دار كنوز إشبيليا،الرياض.

–الإضاءة في بيان أصول القراءة،لعلي محمد الضباع،ط1، 1420هـ، المكتبة الأزهرية للتراث.

–إعراب القراءات الشواذّ،لأبي البقاء العكبري،تحقيق محمد السيد عزوز،ط1، 1413هـ،عالم الكتب،بيروت.

–الإقناع في القراءات السّبع،لأحمد بن علي الأنصاري،ابن الباذش،تحقيق عبد المجيد قطامش،جامعة أم القرى،ط1، 1403هـ، مطبعة ركابي ونصر،دمشق.

– الإمالة في القراءات واللهجات العربية،عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر،القاهرة.

– الإمام أبوعمرو الداني وكتابه جامع البيان في القراءات السبع،لعبد المهيمن طحان، ط1 ، 1408هـ،مكتبة المنارة ،مكة المكرمة.

–إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات،لأبي البقاء العكبري،دار الكتب العلمية،بيروت.

–البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة،لعبد الفتاح القاضي،دار الكتاب العربي،بيروت،ط1، 1401هـ.

–التقريب والبيان في معرفة شواذّ القرآن،لأبي القاسم عبد الرحمن الصفراوي،تحقيق ودراسة أحسن سخاء محمد،رسالة دكتوراه،الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،1410هـ، 1411هـ.

– تقريب التهذيب لابن حجر،تحقيق أبي الأشبال صغير أحمد،ط1،النشرة الأولى 1416هـ، دار العاصمة،الرياض.

–جامع البيان في القراءات السّبع لأبي عمرو الدّاني، تحقيق مجموعة من الباحثين،ط1، 1428هـ،(جامعة الشارقة)،الإمارات العربية المتحدة.

–جامع البيان في القراءات السّبع المشهورة لأبي عمرو الدّاني، تحقيق محمد صدوق الجزائري ،ط1، 2005م،دار الكتب العلمية ،بيروت.

–جامع البيان في القراءات السّبع لأبي عمرو الدّاني، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، ويحيى مراد،ط1، 1427هـ،دار الحديث، القاهرة.

– الجعبري ومنهجه في كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني مع تحقيق نموذج من الكنز، دراسة أحمد اليَزِيدِي،ط1، 1419هـ،وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.

–جمال القراء وكمال الإقراء،لعلي بن محمد السخاوي، تحقيق علي حسين البواب، مكتبة التراث، ط1، 1408هـ،مكة المكرمة.

–الدر النثير والعذب النمير لأبي محمد المالقي،تحقيق ودراسة أحمد عبد الله المقري،دار الثقة للنشر والتوزيع،مكة المكرمة،دار الفنون

للطباعة،1411هـ.

–رسالة في حكم القراءة بالقراءات الشواذّ ليوسف أفندي زاده،تصدير وتقديم، وتحقيق عمر يوسف حمدان،وتغريد محمد عبد الرحمن،ط1 ، 1425هـ،دار الفضيلة،عمان،الأردن.

–السلاسل الذهبية بالأسانيد النّشرية من شيوخي إلى الحضرة النّبوية ، لأيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، جدة، ط1، 1428هـ.

–شرح طيبة النشر في القراءات العشر،لأحمد بن محمد بن الجزري،ضبطه وعلق عليه أنس مهرة،ط1، 1418هـ،دار الكتب العلمية،بيروت.

–الضوابط والإشارات في أصول القراءات، لأحمد بن عمر الحموي،تحقيق عبد الكريم بكار،ط1، 1406هـ،دار القلم،دمشق.

–العقد النضيد في شرح القصيد، شرح القصيدة الشاطبية في القراءات السّبع، لأحمد بن يوسف السمين الحلبي،دراسة وتحقيق أيمن رشدي سويد،ط1، 1422هـ، دار نور المكتبات.

– غاية النهاية،ابن الجزري،تحقيق،براجستراسر،دار الكتب العلمية.

–في القراءات القرآنية،لأحمد شكري،ط1، 2006م،عمان.

–فتح الوصيد في شرح القصيد، علي بن محمد السخاوي،تحقيق مولاي محمد،ط1، 1423هـ، مكتبة الرشد،الرياض.

–فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الدّاني الأندلسي (ت444هـ)،تحقيق غانم قدوري الحمد،ط1، 1410هـ،منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق،الكويت.

–القاعدة اللغوية والقراءات المخالفة لمجدي محمد حسين،الحضري للطباعة،القاهرة.

– القاموس المحيط،لمحمد بن يعقوب،الفيروزآبادي،دار الجيل،بيروت.

–القراءات الشّاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية، لعبد العلي المسئول،ط1 ، 1429هـ،دار ابن القيم،الرياض،دار ابن عفان،القاهرة.

–القراءات الشّاذة وتوجيهها من لغة العرب،لعبد الفتاح القاضي،دار إحياء الكتب العربية،عيسى البابي الحلبي.

–قواعد نقد القراءات القرآنية ،تأليف عبد الباقي بن عبد الرحمن سيسي،ط1 ،1430هـ، كنوز إشبيليا،الرياض.

– الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب،تحقيق محي الدين رمضان،1407هـ،مؤسسة الرسالة.

–لسان العرب لابن منظور،مؤسسة التاريخ العربي،مؤسسة التراث العربي،بيروت.

– المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القرآن والإيضاح عنها،لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق علي النجدي،وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي،ط2، 1402هـ،لجنة إحياء التراث،القاهرة.

–المحكم فيما شذت إمالته من حروف المعجم في القران العظيم،لمحمد بن سيدي الأمين،ط1، 1422هـ،عمادة البحث العلمي،الجامعة الإسلامية،المدينة المنورة.

–مختصر شواذّ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه،عني بنشره براجشتراسر،المطبعة الرحمانية،1943م.

– المرشدالوجيز لأبي شامة، تحقيق طيار آلتي أولاج،دار صادر،1395.

–المستنير في القراءات العشر لأبي طاهر بن سوار،تحقيق أحمد طاهر أويس،رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية،1408هـ.

– المصباح في القراءات العشر البواهر لأبي الكرم الشهرزوري،(أبواب الأصول) تحقيق إبراهيم بن سعيد الدوسري،رسالة دكتوراه،جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية،عام 1414هـ.

–المصنف في الحديث والآثار لابن أبي شيبة،ط2، 1399هـ، الدار السلفية،الهند، بومباي.

–معجم القراءات ،لعبد اللطيف الخطيب،ط1، 1422هـ،دار سعد الدين لطباعة والنشر،والتوزيع،دمشق.

–معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات،لإبراهيم بن سعيد الدوسري،ط1، 1425هـ،عمادة البحث العلمي،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،الرياض.

40–معرفة القراء الكبار على الطبقات والأمصار،للذهبي ،تحقيق جماعة من العلماء،ط1، 1404هـ،مؤسسة الرسالة،بيروت.

41–منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري، اعتنى به علي بن محمد العمران،دارعالم الفوائد،ط1، 1419هـ،مكة المكرمة.

42– موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشّاذة،محمد السيدعزوزط1، 1422هـ، عالم الكتب،بيروت.

43– النشر في القراءات العشر لمحمد بن محمد بن الجزري ت(833)هـ بتصحيح على محمد الضباع ،دار الكتب العلمية ،بيروت.

44–الانفرادات عند علماء القراءات (دراسة وجمع)، أمين محمد أحمد الشنقيطي، رسالة دكتوراه،الجامعة الإسلامية،بالمدينة، عام 1420هـ.

فهرس الموضوعات

المقدّمة 133
أهمّية الموضوع وأسباب اختياره: 134
الدّراسات السّابقة: 135
خطة البحث: 136
منهج البحث: 136
التمهيد 138
المبحث الأول: 141
(تقسيمات القراءات بحسب الاختلاف في الكلمات القرآنية) 141
المبحث الثاني: 143
منهج الحافظ الدّاني في ذكر الشواذّ في (أبواب الأصول) 143
المبحث الثالث: 145
عرض لشواذّ القراءة في (أبواب الأصول) من كتاب جامع البيان للداني،
والتّعليق عليه 145
فهرس الموضوعات 197